

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٢٣**
الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد بيابارو – إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

الحالة في العراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/706)

06-52153 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/706)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في نظر البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المرعية أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى الممثل المذكور للمشاركة في نظر البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الوارد في الوثيقة S/2006/706.

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين، من السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيد جون بولتن، ممثل الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يصدر تقرير الأمين العام المعروض على مجلس الأمن في وقت لم يسبق أن بدت التحديات التي تواجه الشعب العراقي أشد هولاً مما هي عليه. وكما يؤكد التقرير،

> ”الوقت قد حان لتقوم حكومة العراق المنتخبة دستوريا والمجتمع الدولي بوضع سلامة ورفاه الشعب العراقي في مقدمة ومحور جميع جهودهما الجماعية“. (S/2006/706، الفقرة ٦٩)

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه حكومة العراق في وضع برنامج وطني حقيقي يتجاوب مع احتياجات جميع العراقيين وطموحاهم. وقد بسط رئيس الوزراء المالكي مجموعة من المبادرات في خطته للمصالحة الوطنية واتخذ عددا من الخطوات المبدئية لتوسيع قاعدة التأييد لحكومته وزيادة فعالية قوات الأمن العراقية. وأدرج رئيس الوزراء ضمن خطته للمصالحة الوطنية مبادرة تحقيق السلام في بغداد، التي ترمي إلى إرساء أساس للثقة المتبادلة والحماية فيما بين طوائف بغداد على اختلافها. ومن المشجع أيضا أن حكومة بغداد تحاول إقامة حوار مع الذين ظلوا حتى الآن خارج العملية السياسية. وتلك المبادرات جديرة بالدعم على أوسع نطاق ممكن.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق تحسينات دائمة في الأمن إلا من خلال حلول تفاوضية للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المعقدة، تكون فيها تلبية للاحتياجات والمصالح المشروعة لجميع العراقيين.

وبالرغم من طغيان الأزمات في مناطق أخرى من المنطقة على مشاكل العراق في الأشهر الأخيرة، أصبح العراق اليوم واحدة من أشد مناطق الصراع في العالم عنفا. ففي كثير من مناطق هذا البلد، كما يبرز التقرير، ما زالت هجمات المتمردين والمليشيات والإرهابيين، فضلا عن انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان، تلحق معاناة يصعب وصفها بالمدنيين الأبرياء خاصةً، ولا سيما بالنساء والأطفال والأقليات. وللشعب العراقي كل الحق في أن ينتظر من قادته المنتخبين وقف تلك الاتجاهات الباعثة على الانزعاج، التي من شأنها تعريض نسيج البلاد الاجتماعي والسياسي للخطر. وبالنظر إلى أهمية العراق وإمكانياته، فلجيرانه وللمجتمع الدولي عامة مصلحة حيوية في مساعدته على أن يصبح شريكا متمتعا بالسلم والاستقرار والرخاء، كامل الاندماج داخل المنطقة وفي المجتمع الدولي.

ويمكن للاتفاق الدولي مع العراق أن يصبح أداة هامة لتحقيق هذا الهدف. إذ يشكل هذا الاتفاق، الذي تشترك في رئاسته حكومة العراق والأمم المتحدة، مبادرة من أجل شراكة جديدة بين العراق والمجتمع الدولي. وقد بدأ القيام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية من أجل إيجاد إطار فعال للاتفاق، تستطيع فيه الحكومة وضع برنامجها الاقتصادي وفقا لأولويات وأسس مرجعية والتزامات محددة بوضوح.

لقد عرضت حكومة العراق، في الاجتماع التحضيري الذي عقد في أبو ظبي في ١٠ أيلول/سبتمبر، الأولويات الرئيسية التي سترتكز عليها لوضع الاتفاق، من قبيل الإدارة الفعالة للموارد العامة، والإصلاح الاقتصادي في مجال تطوير القطاع الخاص، والإصلاحات في القطاعات الاجتماعية الأخرى. وأعلنت حكومة العراق كذلك التزامها القوي بالتصدي للفساد، وإنشاء قطاع نفط يتسم بالشفافية والفعالية، وتطوير إطار مالي متين، وتحسين الحكم، وبناء مؤسسات وطنية فعالة وتعزيزها. وسلمت الحكومة بأن الحكم الرشيد والتصدي للتحديات الأمنية والسياسية أمران مترابطان وشرطان مسبقان لإحراز التقدم في جميع المجالات الأخرى. ورحب المشاركون بما قطعت الحكومة على نفسها من التزامات، وتعهدوا بدعم العمل بشكل وثيق مع حكومة العراق، لمواصلة تطوير الاتفاق، بمساعدة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بدورها، ملتزمة التزاما كاملا بدعم الاتفاق وتيسير تطويره والمساعدة على تنفيذه بشكل فعال. وكما يعلم المجلس، اتخذ الأمين العام مبادرة لعقد اجتماع رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر، يقوم، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وتطور الاتفاق الدولي.

إن التزامات حكومة العراق بتحقيق تقدم عاجل في مجالات المصالحة الوطنية، والإدماج السياسي، وبناء التوافق في الآراء، بالإضافة إلى الاتفاق، تستحق الدعم الكامل من المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. فتعزيز المصالحة الوطنية وبناء مؤسسات وطنية فعالة، يجب أن يكون عملية يقودها العراقيون ويتملكون مقاليد أمورها. وينبغي للبرلمان العراقي المنتخب، مجلس النواب، كأولوية أساسية، اتخاذ قرار بشأن مجموعة من التشريعات لإنفاذ أجزاء كبيرة من دستور العراق. وعليه أيضا الشروع في عملية استعراض مطلوبة دستوريا لتعزيز الدستور، باعتباره وثيقة تعبر عن الإجماع الوطني.

لقد يسر مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للدعم الدستوري عملا تحضيريا جبارا لعملية استعراض دستوري، من خلال ترتيب عدد من الحوارات المتعددة الأطراف، بين الممثلين السياسيين العراقيين وخبراء دستوريين، بالإضافة إلى خبراء دوليين واستشاريون في المسائل الدستورية الرئيسية. وآمل أن يُستخدم الاستعراض الدستوري كأداة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين. وعوضا عن إثارة الجدل، يمكن أن تُشكل عملية استعراض دستوري، تُدار ويعد لها بشكل جيد، مستودعا متناميا لاتفاقات أساسية، إذا ما تم الالتزام بها، تمثل أساسا متينا للديمقراطية الناشئة في العراق.

ويتحمل أعضاء مجلس النواب مسؤولية تاريخية عن السعي إلى تحقيق مصالح دوائرهم الانتخابية في إطار المصلحة الوطنية دون سواها. وترهن مصداقيتهم بمدى قدرتهم على إصدار أحكامهم الخاصة بهم لحماية مؤسسات العراق الوطنية المنشأة حديثا من التأثر بمصالح خاصة. ولذلك أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال كل ما أجريناه من اتصالات على ضرورة حماية مؤسسات العراق المستقلة الجديدة بقوانين فعالة، وتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل مستقل ونزيه، دون خوف أو تحيز.

وبالمثل، يتطلب الحكم الرشيد خدمة مدنية مهنية تُدار بشكل حسن. وفوق كل هذا وذاك، تتوقف فعالية وشفافية تقديم الخدمات العامة على ثقة عموم الناس في كفاءة ومسؤولية المكلفين بتنفيذها. وقد شرعت الحكومة في عمليات إصلاح هامة في وزارات رئيسية، بعد ما أثير من قلق شعبي ودولي إزاء أنشطة بعض موظفيها. والحكومة تستحق كل الثناء على هذه الجهود، ويجب تشجيعها على ضمان وضع آليات داخلية مناسبة للرقابة وصون الأداء المهني.

ويبدو كل هذا بعيدا كل البعد عما يواجهه العديد من العراقيين من حقائق يوميا. فكما يذكر تقرير الأمين العام، يظل ضمان المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون واحدا من أبرز التحديات. ومن بين أولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مساعدة الحكومة على وضع نظام وطني قوي لحماية حقوق الإنسان بإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز الجهاز القضائي، وقدرات الوزارات الرئيسية على تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم المنظمات غير الحكومية، وتطوير ثقافة حقوق الإنسان. إن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون أمر ضروري لتهيئة الأسس الراسخة لجهود التنمية وإعادة الإعمار. وما دامت المساءلة الفعالة لمرتكبي الجرائم الراهنة والماضية بعيدة المنال، فإن المزيد من العراقيين قد يلجأون إلى الاقتصاص بأنفسهم. والعمل على إنجاز العدالة الانتقالية من شأنه إكمال تلك الجهود، والمساعدة على التنفيذ الحازم للأولويتين المتمثلتين في المصالحة الوطنية ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضا المشورة إلى الحكومة بشأن معالجة احتياجات المشردين داخليا فيما يتعلق بالمأوى والمساعدة، ويلفت التقرير الانتباه إلى أن حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ مواطن أجبروا على مغادرة ديارهم، خاصة في بغداد، منذ حادث سامراء في ٢٢ شباط/فبراير هذا العام. وقد استنفدت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تقريبا، مواردها المخصصة للأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ. وعلى نحو مماثل، تواجه حكومة العراق معوقات في قدرتها على معالجة الحالة بشكل ملائم. وهنالك حاجة ملحة الآن إلى توفير تمويل جديد كبير لتلبية احتياجات المشردين.

وإذ نُشدد على تلك التحديات، فإننا لا نتجاهل التقدم الكبير الذي تحقق في عدد من المجالات فيما يتعلق

بتقديم الخدمات. ولكن، كما أكد على ذلك الأمين العام في تقريره.

”لقد وصل الشعب العراقي وقادته إلى مفترق طرق هام: إذا تمكنوا من بناء أسس متينة تحقيقا للصالح العام لجميع العراقيين، فإن وعد السلام والازدهار سيكون في متناول أيديهم. أما إذا سادت أنماط الخلاف والعنف الحالية لفترة أطول، فثمة خطر جسيم يهدد بانهيار الدولة العراقية وإمكانية نشوب حرب أهلية“. (نفس المرجع، الفقرة ٦٩)

وأيا كانت تحديات اللحظة – وهي كثيرة –، لا يزال هناك سبب للتفاؤل. ذلك أن قدرة الشعب العراقي المجربة على التصدي للكوارث والمحن المتتالية، تُشكل سببا كافيا لتدارك أنه لن يُقهر في سعيه لتحقيق تطلعاته. وأفضل خيار متاح للمجتمع الدولي هو إثبات أن المتشائمين كانوا على خطأ، بمساعدة شعب العراق وحكومته على تحقيق رؤيتهما الوطنية.

وفي الإطار ذاته، آن أوان إجراء مناقشات مركزة حول أفضل السبل لمساعدة العراق على المضي قدما من أجل بناء دولة تنعم بالاستقرار والسلام والرفاه. ويجب أن تتسم تلك المناقشات بأكبر قدر ممكن من الانفتاح والشمولية، لضمان اتباع نُهُج تحقق النجاح للجميع في معالجة المسائل الحساسة. وقد أقبلت حكومة العراق بشكل جريء على معالجة مسائل رئيسية من خلال مبادراتها وبرامجها، وما بذلته من جهود في مجال التواصل، بالإضافة إلى الإصلاحات الأمنية والاقتصادية. ويجب على المجتمع الدولي اغتنام هذه الفرصة لتقديم دعم ملموس لما يبذله العراق من جهود تروم الانتقال إلى ديمقراطية تشاركية ومؤسساتية تضمن لجميع أفراد الشعب الحياة الكريمة والآمنة والمزدهرة التي ناضلوا وقدموا التضحيات من أجلها. ولا توجد مساع أنبل من هذه يمكن أن نكرس لها طاقاتنا وقدراتنا.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ملتزمة كامل الالتزام بالاضطلاع بدورها عملا بالولايتين المحددتين في القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٧٠٠ (٢٠٠٦). وأنا ممتن لمواصلة دعم مجلس الأمن لدور بعثة.الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويظل التوافق القوي للآراء في المجلس إزاء دعم حكومة العراق الجديدة ودور الأمم المتحدة أمرا حاسما. وعلى الرغم من أن حضور الأمم المتحدة وقدرتها على العمل بفعالية لا يزال يواجه قيودا شديدة بسبب البيئة الأمنية، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تستكشف سُبل الاستفادة القصوى من أثرها، وتحديد أولويات مهامها. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد الإعراب عن تقديري للدول الأعضاء في إطار القوة المتعددة الجنسيات وخارجها، التي دعمت الأمم المتحدة في العراق بتقديم استشاريين عسكريين، وقوات للحراسة، ودعم جوي ودعم في مجال النقل. وستواصل بعثة.الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مؤازرة شعب العراق، وستبذل كل جهد للمساعدة على تحقيق تقدم ملموس من أجل عراق ديمقراطي ومزدهر، ينعم بالسلم، داخليا، ومع جيرانه والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص قاضي على إحاطته الإعلامية.

السيد بولتون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): وفقا لما طلبه الأمين العام في القرارين ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، يسرني أن أبلغ المجلس، باسم البلدان الـ ٢٩ التي تشكل القوة المتعددة الجنسيات في العراق، عن التقدم الذي أحرزته القوة في سبيل الوفاء بولايتها.

وهذه الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير تتوافق مع أول الأيام الـ ٩٠ من وجود حكومة وحدة وطنية نيابية ومنتخبة ديمقراطيا – تمثل تحولا جذريا عن ماضي العراق. وفي مطلع حزيران/يونيه، استكمل تشكيل حكومة وحدة وطنية بتعيين وزيري الداخلية والدفاع ووزير الدولة لشؤون الأمن القومي وفي ٢٥ حزيران/يونيه طرح رئيس الوزراء، المالكي على مجلس النواب خطة للمصالحة الوطنية والحوار. وهذه الخطة تدعو إلى جبر مظالم الماضي، وحشد العراقيين حول مبدأ المساواة ونبذ الانقسامات الطائفية؛ وتسعى إلى إرساء الأساس للوحدة الوطنية من خلال العملية الديمقراطية، وتهيئة الظروف لتولي العراق دورا إقليميا ودوليا رائدا. وفضلا عن ذلك، اعتمد مجلس النواب جدولا زمنيا معجلا لدوراته. وتم تشكيل معظم لجان المجلس الـ ٢٤، وتسمية رؤسائها. ويحرز المجلس تقدما بشأن التشريعات الأساسية المطلوبة لتنفيذ أحكام الدستور العراقي.

وفي أواخر تموز/يوليه، اعتمدت حكومة العراق والأمم المتحدة، بدعم قوي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول مانحة أخرى والمؤسسات المالية الدولية اتفاقا دوليا مع العراق. وهذا الاتفاق الدولي سيسعى، خلال السنوات الخمس القادمة، إلى تعبئة المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف، لمساعدة العراق على تحقيق رؤياه لبلد موحد فيدرالي وديمقراطي، يعيش في سلام مع جيرانه ومع نفسه، في كنف الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والرخاء.

ومنذ عام ٢٠٠٣، تحققت نجاحات كبيرة في تطوير المؤسسات الشرعية، السياسية والاقتصادية والحكومية في العراق. وانفتاح العملية الانتخابية الديمقراطية التي شهدناها في السنوات الأخيرة حقق نجاحا حاسما في بناء أسس عراق جديد حر وديمقراطي.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك عقبات متبقية. والنكسات التي نشهدها في مستوى وطبيعة العنف في العراق، تواصل خلق تحديات كبرى أمام الاستقرار والإعمار والانتقال. والتوترات الطائفية التي يحرض عليها، عمدا، المتمردون والمتطرفون، تصاعدت عبر ربع السنة الأخير، مما أسفر عن تزايد حوادث القتل والاختطاف والاعتداء على المدنيين، وزيادة أعداد المشردين داخليا. إن المتطرفين يسيطر عليهم العنف الثأري بشكل متزايد، ويسعون إلى توسيع نطاق مجالات نفوذهم. والمستوى الثابت للعنف العرقي والطائفي يشكل واحدا من أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار في العراق.

ولكن شعب العراق ما فتئ يرفض العنف رفضا قاطعا باعتباره وسيلة لفرض تغيير سياسي. وما زال المجتمع الدولي يقف صامدا مع شعب العراق في مسيرته الفاصلة نحو بلد آمن ومستقر وديمقراطي. ونحن نشيد بذكرى وتضحية كل من فقدوا أرواحهم في الكفاح من أجل عراق فيدرالي ديمقراطي وتعددي وموحد.

ويظل المتمردون والمتطرفون والإرهابيون قادرين ومصممين على شن هجمات ضد المدنيين والمسؤولين وقوات الأمن في العراق، بهدف زعزعة استقرار حكومة العراق المنتخبة بشكل شرعي، وحرمان الشعب العراقي من الديمقراطية والأمل في المستقبل الأفضل الذي اختاره من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

وأثناء هذه الفترة شهدت أربع محافظات من بين محافظات العراق الـ ١٨ – وهي بغداد والأنبار وصلاح الدين وديالا – أكثر من ٨١ في المائة من مجموع الاعتداءات. وكانت الأنبار وبغداد أكثر المحافظات تضررا، فقد اختصتا بنسبة ٥٥ في المائة من مجموع الهجمات. كما شهدت محافظتا نينوي وتأميم زيادات ملحوظة في الاعتداءات على

مدى ربع السنة الماضي. وهناك اثنتا عشرة محافظة تضم أكثر من ٥٠ في المائة من السكان لم يطلها سوى ٥ في المائة من مجموع الاعتداءات.

وزاد مستوى الاعتداءات والإصابات بين المدنيين، واتسمت بطابع عرقي وطائفي وعمليات انتقامية. وتصاعد العنف، وبالذات في بغداد، التي تمثل، بصفتها مركز السياسة والسكان ووسائط الإعلام في البلد، هدفا ثمينا للإرهابيين. ومع ذلك، فشل الإرهابيون في الدفع قدما بأهدافهم الأساسية التي تتضمن إخراج العملية السياسية في العراق عن مسارها، وتوسيع نطاق التأييد السياسي لهم بين صفوف الشعب العراقي. وما برح الشعب العراقي يعرب عن ثقته في قدرة الجيش العراقي على حماية أمنه، ويرفض الرؤيا التي يتوخاها المتطرفون لعراق المستقبل.

وزاد متوسط عدد الاعتداءات الأسبوعية بنسبة ١٥ في المائة على متوسط الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، كما زادت الإصابات بين العراقيين بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بربع السنة السابق.

وواصلت القوة المتعددة الجنسيات في العراق والحكومة العراقية إحراز تقدم في تحسين الحالة الأمنية في الفالوجة وبعض مناطق شمال العراق. واضطلع الجيش العراقي بدور قيادي في مزيد من عمليات مكافحة التمرد، وتولى مسؤولية الأمن في مزيد من المجالات.

وما زال التمرد قادرا وفعالا، وإن كان ظهوره قد طغت عليه الزيادة في العنف الطائفي الذي سعى إلى التحريض عليه. والصراع الطائفي المتصاعد أصبح غير طابع العنف الذي ظهر في منتصف عام ٢٠٠٦.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء العراقي، المالكي، خطة الحكومة لتوفير ظروف محسنة للأمن في بغداد. والعملية المسماة ”معا إلى الأمام“ هي عملية خطط لها ويقودها العراق لكفالة أمن بغداد ضد الهجمات التي تستهدف اقتراع جذور الديمقراطية وإبعاد العراق عن التزامه بالمضي قدما. وكجزء من هذه العملية، قامت الشرطة العراقية والجيش العراقي والشرطة الوطنية، بدعم من القوة المتعددة الجنسيات، بزيادة عدد الدوريات ونقاط التفتيش في جميع مناطق بغداد، مع التركيز على مناطق المدينة التي شهدت تصاعد في العنف وحوادث القتل الطائفي. كما عملت قوات الأمن على منع الإرهابيين من دخول العاصمة.

وفي تموز/يوليه، قام رئيس الوزراء، المالكي، أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة، بالاشتراك مع الرئيس بوش، بإعلان تعديل لخطة أمن بغداد. وتمت إعادة نقل الوحدات المتعددة الجنسيات والوحدات العراقية من المناطق الأقل نشاطا في البلد. ورغم أن هذا الجهد ما زال في بدايته، فيبدو أنه أدى إلى تقليص العنف في بغداد في شهر آب/أغسطس. وتشير تقارير الصحافة الأولية إلى أن هذه التعديلات على خطة أمن بغداد قوبلت بالترحيب من جانب العديد من سكان بغداد.

ولا تزال الهجمات الموجهة ضد البنية التحتية في العراق تؤثر تأثيرا مناوئا على عوائد النفط وتوفير الكهرباء. ولكن المتوسط الأسبوعي لعدد الاعتداءات على البنية التحتية الحيوية آخذ في التدني، وقد تناقص من خمس مرات في الأسبوع إلى مرتين في الأسبوع. ومع أن عدد الاعتداءات مستمر في التناقص، فستظل البنية التحتية للخدمات الأساسية هدفا ثمينا للعناصر المعادية. وستواصل القوة المتعددة الجنسيات العمل مع الحكومة العراقية وشركاء دوليين آخرين لزيادة تعزيز البنية التحتية الأمنية.

ورغم أن بغداد ما زالت مركزا للعنف الطائفي والإرهابي في العراق، فإن العنف المرتبط بتمرد المعارضة

والترويع الإرهابي، والتوترات السياسية والقبلية والأعمال الإجرامية مستمر في مناطق أخرى. والعنف الطائفي بدأ ينتشر تدريجيا نحو الشمال في محافظة ديالا وكركوك، حيث تتنافس جماعات السُنة والشيعة والأكراد على النفوذ المحلي. والصراع في محافظة الأنبار ما زال مرتكزا على تمرد السُنة. ويواصل تنظيم القاعدة في العراق ممارسة ترويعه للحصول، قسرا، على دعم السُنة السلبيين، رغم أن القبائل تسعى بقوة إلى طرد القاعدة وإعادة إرساء دورها المهيمن. وفي الشمال، وهو منطقة معظم سكانها من الشيعة، تشكل التناحرات السياسية والقبلية دافعا متناميا وراء العنف، وفي البصرة بصفة خاصة، مع بعض الهجمات المحدودة المضادة للائتلاف، والمرجح أن تكون ميليشيات الشيعة المتشردة ضالعة فيها بدعم من إيران.

وقوات الأمن العراقية مستمرة في التنامي والتحسن، وفي القيام يوميا بالمزيد والمزيد من العمليات المستقلة. وتواصل القوة المتعددة الجنسيات تدريب وتجهيز وإرشاد قوات الأمن العراقية، ونقل المسؤوليات الأمنية في مجالات مختلفة إلى القوات العراقية حسبما تسمح به المهارات والظروف. ويجري تقييم عمليات النقل مجالا بمجال ومنطقة بمنطقة، وبطريقة متدرجة لضمان أن يكون نقل مسؤوليات الأمن فعالا وناجحا.

وفي ١٣ تموز/يوليه حقق العراق معلما تاريخيا جديدا، بنقل المسؤوليات الأمنية في محافظة المثنى من القوة المتعددة الجنسيات في العراق إلى المحافظ وإلى خدمات الشرطة العراقية التي يديرها مدنيون وفضلا عن ذلك، قامت القوة المتعددة الجنسيات في العراق بنقل ١٠ قواعد عمليات أمامية إضافية إلى حكومة العراق. وهناك ٥١ قاعدة من مجموع ١٠١ من هذه القواعد، أصبحت الآن تحت السيطرة العراقية. ويبدو أن محافظة ذي قار مستعدة لأن تكون مستقلة أمنيا عما قريب، ومن المتوقع أن تكون عدة محافظات أخرى قد أوفت بمعايير عملية النقل قبل نهاية العام.

وفي آب/أغسطس، تولى مقر الفرقة العسكرية العراقية الرابعة، رسميا، القيادة في مجال مسؤوليته، من الفرقة ١٠١ المحمولة جوا. وهذا الإنجاز يمثل علامة على منتصف الطريق في هدفنا المشترك، وهو وضع جميع قوات الأمن العراقية في مكان القيادة، في تنسيق وتخطيط وإدارة عمليات الأمن في العراق.

وتحتل قوات الأمن العراقية بشكل متزايد مركز القيادة في العمليات، وتتولى المسؤولية الأولى عن أمن العراق، حيث يظهر الجيش العراقي وقوات الشرطة قدرة متزايدة على وضع وتنفيذ عمليات مضادة للتمرد.

ومنذ ٤ أيلول/سبتمبر، تتولى خمس فرق من الجيش العراقي، و ٢٦ لواء و ٨٥ كتيبة وكتيبتان من الشرطة الوطنية المسؤولية الرئيسية عن الأمن في مناطق عملياتها. وتقوم مائة وست كتائب مقاتلة من الجيش و ١٧ كتيبة مختصة بالبنية التحتية الاستراتيجية بعمليات على مستويات متنوعة من القدرات. وهناك ثلاث كتائب مقاتلة أخرى في طور التشكيل. وإضافة إلى ذلك، تزاول ٢٧ كتيبة من الشرطة الوطنية عملها الآن بنشاط. وبالرغم من أن هذه الوحدات تقود العمليات الأمنية، فإن معظمها ما زال يتلقى الدعم اللوجستي ودعم العمليات من القوة المتعددة الجنسيات.

وتشكل القدرة المؤسسية في وزارتي الدفاع والداخلية عاملا هاما بشكل متزايد في الانتقال إلى الاعتماد الذاتي العراقي في مجال الأمن. ونظرا لأن هذه الوزارات تواصل تجنيد القوات وتدريبها وتزويدها بالمعدات، فإن الجهود تتركز على تعزيز قدرات هاتين الوزارتين على التوجيه والدعم والاعتماد الذاتي. ومع وجود أكثر من ثلثي

الوحدات المقاتلة من الجيش العراقي في صدارة العمليات الآن، يتحول تركيز القوة المتعددة الجنسيات في العراق صوب مساعدة العراقيين على اكتساب قدرات أكبر في مجالات السوقيات والقيادة والتحكم. كما أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق ستستمر في تقديم المساعدة على تطوير وتوجيه قدرات وزارة الدفاع على تنظيم قواقا وتدريبها وتزويدها بالمعدات وتحديثها.

وفي الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر، تولت وزارة الدفاع والمقر الرئيسي المشترك السيطرة العملية على قيادة القوات البرية العراقية والبحرية العراقية والقوة الجوية العراقية. وتولت قيادة القوات البرية العراقية السيطرة العملية على الفرقة الثامنة للجيش العراقي. وستحدد حكومة العراق موعد استعداد القيادة لتولي المزيد من السيطرة، ولكن نقل المسؤوليات يظهر القدرات المتزايدة للعراق.

ويبلغ إجمالي قوات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية الآن أكثر من ٢٩٨ ٠٠٠ من الأفراد المدربين. ويشمل ذلك ما يزيد على ١١٥ ٠٠٠ فرد تابعين لوزارة الدفاع وأكثر من ١١٨ ٠٠٠ من أفراد الشرطة وأكثر من ٦٥ ٠٠٠ من القوات الأخرى التابعة لوزارة الداخلية.

واللجنة المشتركة لتحقيق الاعتماد الذاتي العراقي في مجال الأمن التي أعلنها رئيس الوزراء المالكي والرئيس بوش في ٢٥ تموز/يوليه ستضع خريطة للطريق على أساس تهيئة الظروف الملائمة لنقل المسؤولية الأمنية بالكامل.

إن إسهامات الأمم المتحدة في العراق إسهامات حيوية. ونناشد الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بولايتها في إطار القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وفي ١٠ آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦) بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا وأكد القرار من جديد على التزام المجلس بمساعدة الشعب العراقي وحكومته على بناء دولة منتجة ومزدهرة.

ويشكل دور الأمم المتحدة في دعم الاتفاق الدولي مع العراق والمشاركة في رئاسته عنصرا جديدا رئيسيا لدور الأمم المتحدة الوارد في هذا القرار. ولدى الأمم المتحدة الآن ممثلون في مجمعها في أربيل، ويوجد حاليا في كركوك مستشار للاتصال العسكري تابع للأمم المتحدة.

إن القوة المتعددة الجنسيات، وخاصة الوحدات الجورجية والرومانية والكورية الجنوبية ما زالت توفر الأمن للأمم المتحدة في بغداد، والبصرة وأربيل. وتوفر هذه القوات الأمن للمواقع الثابتة والاستطلاع والدوريات الأمنية ومرافقة القوافل، ونقاط التفتيش والإجلاء الطبي والإجلاء في حالات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، توفر القوات الفيجية الحماية الثابتة واللصيقة لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في بغداد.

في الختام، ما زال تطوير عراق حر بالكامل وآمن ومزدهر عملا جاريا. وتدريب القوة الأمنية العراقية لتحمل المسؤولية الأولية عن توفير الأمن أمر أساسي. واتخذت حكومة رئيس الوزراء المالكي، بعد توليها زمام الحكم في حزيران/يونيه، خطوات واعدة صوب تحقيق المصالحة الوطنية فضلا عن إصلاح التنمية الاقتصادية والتعمير من خلال إطلاق الاتفاق الدولي للعراق. وتقف القوة المتعددة الجنسيات والمجتمع الدولي مع الشعب العراقي بينما تواصل حكومة رئيس الوزراء المالكي جهودها لتعزيز الحوار الوطني وشمول الجميع، وتسعى سعيا دؤوبا إلى إجراء تحسينات في توفير الأمن والاستقرار ونوعية الحياة للشعب العراقي.

وتتحمل الدول المجاورة للعراق بعض المسؤولية عن توفير الأمن الداخلي للعراق. وينبغي لسورية أن تمنع الدعم المالي والمادي، وخاصة الأسلحة، من دخول العراق. وينبغي لإيران أن توقف تقديم الذخائر وغيرها من الدعم للجماعات

المتطرفة في العراق. وينبغي للجيران الإقليميين للعراق أن يبذلوا المزيد من الجهد لمساعدة الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا وذلك بمتابعة تعهد قطعوه بتقديم المساعدة الاقتصادية وتخفيف عبء الديون.

ونشيد بالمملكة الأردنية على إرسالها مؤخرا سفيرا إلى بغداد ونأمل أن تحذو حذوها قريبا الدول العربية الأخرى. وعلاوة على ذلك، نجدد مناشدتنا للمجتمع الدولي بأسره دعم الحكومة العراقية ذات السيادة ومضاعفة جهود المساعدة.

وتستمر جهود القوة المتعددة الجنسيات والجهود المشتركة للقوة المتعددة الجنسيات والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار في دعم بيئة من شأنها تمكين الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطيا من النجاح وتمكن الشعب العراقي من تحقيق مستقبل أكثر إشراقا وأمنا وازدهارا.

السيد البدر (قطر): سيدي الرئيس، في البداية أتوجه بالشكر للسيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، ولسعادة السفير جون بولتون، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما للمجلس. كما أرحب بسعادة سفير جمهورية العراق الموجود معنا في هذه الجلسة.

يشهد العراق تقدما مطردا على الصعيد السياسي والدستوري والديمقراطي. فقد اكتمل تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة وفق الدستور الجديد في شهر حزيران/يونيه الماضي. وهذا يمثل تتويجا لعملية الانتقال السياسي بموجب القانون الإداري الانتقالي. ولكن هذا التقدم تشوبه – بل وتطغى عليه – حالة خطيرة من التوتر الداخلي وانعدام الأمن، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان جراء العنف الطائفي والعمليات الإرهابية الخطيرة، الأمر الذي يحتم على الحكومة – وعلى الشعب العراقي ككل – وضع الحوار الوطني على قمة قائمة أولياتهما في سبيل تعزيز المصالحة الوطنية، والقضاء على النعرات الطائفية والعنف المتصاعد، الذي جعل من العراق أحد أسوأ الأزمات الإنسانية حاليا. حيث يسقط ما يقارب ثلاثة آلاف من المدنيين الأبرياء ضحية العنف كل شهر، بالإضافة إلى آلاف الجرحى. كما يقدر عدد الذين شردوا هذا العام بقرابة مئتي ألف شخص.

ولهذا يجب أن تتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل تحقيق هذه الأولوية. وفي هذا الخصوص، نتطلع إلى رؤية عقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي برعاية جامعة الدول العربية. وتجري عملية التحضير له الآن بمشاركة الأمم المتحدة. كما أننا نأمل أن تحظى خطة المصالحة الوطنية التي أعلنت عنها الحكومة العراقية في شهر حزيران/يونيه الماضي بالنجاح. وإننا على ثقة بأن الإخوة في العراق سيقاومون العقبات التي تعترض سبيل تحقيق الاستقرار، لأن ذلك هو السبيل الأمثل إلى توجيه العراق، بصورة لا رجعة فيها، نحو مستقبل يسوده السلام والديمقراطية وخروج القوات الأجنبية منه.

ولضمان إجراء عملية سياسية شاملة وتشاركية وشفافة تستجيب لتطلعات جميع طوائف العراق، لا بد من وقف تردي الحالة الأمنية، ريثما يتم إعداد قوات الأمن العراقية، حتى تتمكن من تولي مهام السيطرة على الأمن في البلاد، التي تقوم بها الآن بصورة رئيسية القوات المتعددة الجنسيات.

إن الإسراع بتحسين الظروف المعيشية الأساسية للشعب العراقي لمواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة لا يقل أهمية عن عملية الوفاق الوطني وعن تعزيز قوات الأمن من أجل ضمان الاستقرار في العراق.

وفي هذا الصدد، تم في تموز/يوليه الماضي التوقيع بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة على مبادرة اقتصادية من أجل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي هي ”الاتفاق الدولي للعراق“، الذي تشترك في رئاسته الحكومة والأمم المتحدة. وسيكون الاجتماع الوزاري الذي سيعقده الأمين العام في نيويورك الأسبوع المقبل فرصة للحكومة العراقية كي تعرض برنامجها الاقتصادي وكي توضع أطر محددة للاتفاق الذي نأمل أن يساهم في تعزيز الاقتصاد العراقي، بما يخدم الشعب العراقي. ولهذا، لا بد للاتفاق من أن يكون شاملا قدر الإمكان، حتى يكفل مشاركة إقليمية ودولية بناءة وتفاعلية.

في ظل الظروف الصعبة التي تحيط بالعراق، تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دورا هاما، تستحق الثناء عليه، في تقديم الدعم والمشورة والمساعدة الانتخابية، وإعادة البناء والتنمية وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال حقوق الإنسان. وكذلك تقديم المساعدة الضرورية لتمكين العراق من تنفيذ المعايير الأساسية لانتقاله السياسي، المبينة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وأخيرا نود التأكيد على وحدة العراق وتماسكه.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أشرف جيهانجير قاضي، على عرضه تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق. وأشكر كذلك السيد بولتون على إحاطته الإعلامية.

ويلاحظ وفد بلدي أنه بالإضافة إلى الشروع في الخطة الأمنية لبغداد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بدأت مرحلة ثانية، في بداية آب/أغسطس ٢٠٠٦، شهدت انتشار قوات إضافية تابعة للقوة المتعددة الجنسيات في العاصمة. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت حكومة العراق جهودا لتشجيع المصالحة الوطنية والحوار من خلال إعلان خطة المصالحة الوطنية، التي دعت، في جملة أمور، إلى منح العفو المشروط، وإطلاق المحتجزين وإصلاح النظام القانوني والقضائي. ونأمل أن تسفر هذه التدابير عن نتائج إيجابية وعن خفض مستوى العنف وانعدام الأمن الذي ما زال العراق يُبتلى به.

ونرحب بإطلاق الاتفاق الدولي مع العراق، الذي سيوفر إطارا فعالا لتنمية واندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ويجب أن يعكس هذا الاتفاق، بالضرورة، الترابط بين التطورات السياسية والأمنية في العراق وانتعاش العراق الذي يمثل شرطا أساسيا للاستثمارات الإقليمية المستدامة. والمشاركة النشطة من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف الأخرى تستحق الثناء الجزيل، ونتوقع أن تسهم توجيهاتها ودعمها إسهاما كبيرا في استدامة الاتفاق.

ونتطلع إلى نجاح اجتماع وزراء الخارجية، الذي سيعقد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ولإجراء حوار استراتيجي حول مستقبل العراق. وينبغي لذلك الاجتماع أن يمكّن حكومة العراق من عرض برامجها لإعادة بناء البلد في إطار الاتفاق الدولي، وأن يمكّن الأمم المتحدة من تقديم مقترحات ملموسة لتعزيز مساعداتها للعراق.

ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ الجهود المبذولة من جانب مكتب الدعم الدستوري، التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من أجل القيام بدور رائد في دفع الحوار قدما وبناء التوافق بشأن دستور العراق. وقد أنهى المكتب بنجاح برنامجه لتعزيز الحوار المتعدد الأحزاب، بمشاركة كبار القادة، والفنيين، وأعضاء المجتمع المدني، وجرت مناقشة المسائل الحيوية ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، نلاحظ أن المكتب يواصل تقديم المشورة والمساعدة

للحكومة ولمجلس النواب بشأن المسائل المتصلة بإنشاء لجنة استعراض الدستور.

إن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المتمثلة في تقديم الإرشاد إلى الحكومة العراقية فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات المشردين داخليا، وتوفير المأوى والمساعدات، تستحق الثناء. ونلاحظ أيضا، مع الامتنان، أن بعثة الأمم المتحدة قد ساعدت، من خلال إيفاد بعثات عديدة وإجراء الحوار بصورة منتظمة، على تلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية في مختلف المناطق، وعززت التنسيق والتفاعل بين السلطات المركزية والمحلية في التصدي لتحديات إعادة البناء والتنمية.

بيد أننا نلاحظ مع القلق أن وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة قد استنفدت إلى حد كبير الموارد المخصصة لأنشطة الطوارئ الإنسانية. ويرافق هذا النقص عدم قدرة الحكومة العراقية على المعالجة الفعالة لمحنة عدد متزايد من المشردين داخليا. ولذلك، ينبغي الاستجابة العاجلة إلى طلب الأمين العام بتوفير قدر كبير من التمويل الجديد لتلبية احتياجات هؤلاء المشردين.

وفي حقيقة الأمر، أن الوضع الحرج لحقوق الإنسان، والأزمة الإنسانية في العراق، التي تميزت بعمليات القتل العشوائي، والهجمات المستهدفة، والجريمة، والفساد، أمور تثير القلق الشديد لدى وفد بلدي. ومن الواضح أن مؤسسات الدولة غير قادرة على حماية الأفراد، أو تلبية احتياجات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بمن فيهم النساء والأطفال وأعضاء الأقليات العرقية والدينية. وفي حقيقة الأمر، لاحظ تقرير الأمين العام أن تأثير العنف على هذه المجموعات الضعيفة كان مثيرا للانزعاج.

إننا نقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إقامة نظام قوي لحقوق الإنسان، ونود أن نشجع البعثة على مواصلة دعمها للسلطات العراقية في صياغة قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وكذلك للفريق العامل المعني بقطاع سيادة القانون لوضع استراتيجية شاملة لهذا القطاع.

ونود أن نسجل إشادتنا بالعمل الرائع الذي تقوم به الأمم المتحدة في العراق، والتي كثيرا ما يتعرض موظفوها لأخطار كبيرة. إن وجود الأمم المتحدة وقدرتها على القيام بالعمل الفعال في العراق ما زالا يخضعان للقيود، ولكن المنظمة تمكنت من تقديم المساعدة إلى حكومة العراق في جملة من المجالات الأساسية المشار إليها أعلاه. ونأمل أن تنشئ بعثة الأمم المتحدة قريبا آلية ملائمة للاعتماد على الذات بحيث تتمكن من العمل في العراق بأمان، وبالتالي بفعالية أكبر.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد قاضي، والسفير بولتون، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وقد قرأنا بعناية التقرير الذي قدمه الأمين العام، السيد عنان (S/2006/706)، والذي يحتوي على معلومات شاملة وتحليل متعمق. ونحن نؤيد الملاحظات التي أوردها.

خلال السنوات الثلاث الماضية حقق الشعب العراقي نتائج هامة في العملية الانتقالية السياسية. ففي غضون السنوات الثلاث أجرى عمليتين انتخابيتين، ووضع صيغة لدستور دائم، وأجرى استفتاء دستوريا، وشكل حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية. وإن سلسلة الإنجازات تلك قد أثبتت تماما التطلعات الكبيرة للشعب العراقي والتزامه الراسخ بالسلام والديمقراطية والازدهار. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب العراقي الكادح والشجاع، بجهوده التي لا تكل، من

التغلب على جميع العقبات التي تعترض طريقه، ومن تحقيق السلام والاستقرار في موعد مبكر.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، أن العراق يقف اليوم على مفترق طرق حاسم، وما زال يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية هائلة. وفي المجال السياسي، ينبغي للحكومة العراقية أن تبذل قصارى جهدها للمضي في تعزيز مشاركة الجميع في العملية السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية، والتوصل إلى تسوية ملائمة للمسائل المتبقية المتعلقة بالدستور.

ونرحب بخطة المصالحة الوطنية التي أعدها رئيس الوزراء، السيد المالكي، ونأمل أن تتوحد جميع الطوائف والمجموعات العرقية في العراق وتتعاون مع الحكومة لتنفيذ الخطة بشكل فعال، وأن تتمكن من تسوية الخلافات فيما بينها ومن تعميق التفاهم المشترك من خلال الحوار. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة جامعة الدول العربية بعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي.

وفي مجال الأمن، يجب أن تعمل الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات بكد واجتهاد للقضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. فالأمن والاستقرار يمثلان أكبر التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية حاليا. كما أنهما أمران أساسيان بالنسبة لمستقبل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. إن الوسائل العسكرية بمفردها لا يمكنها معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وهي بدلا من ذلك تؤدي إلى تأجيج دوامة العنف وينجم عنها الإرهاب وزعزعة الاستقرار. وقد لاحظنا أن الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات اتخذتا بعض التدابير لتحسين الحالة الأمنية. ونأمل أن تتولى الحكومة تدريجيا المزيد من المسؤولية عن المحافظة على الأمن في البلد، وأن تعمل على تهيئة بيئة مواتية لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها، وتحسين حالة النظام والقانون، الأمر الذي سيساعدها على نيل تأييد الشعب. وأما في المجال الاقتصادي، فلا بد للحكومة العراقية من العمل الدؤوب لتحقيق نتائج سريعة في إعادة البناء الاقتصادي وفي تحسين مستوى حياة الشعب العراقي.

ونحن نرحب بالاتفاق الدولي مع العراق الذي أُطلق بشكل مشترك بين العراق والأمم المتحدة. ونأمل أن تمكن هذه العملية العراق والمجتمع الدولي من إقامة شكل جديد من الشراكة التعاونية. وسيكون الاتفاق الدولي شاملا إلى حد كبير، وينبغي أن يكفل مشاركة جميع الأطراف في إعادة البناء الاقتصادي بطريقة متساوية ومنصفة من أجل تذليل الصعوبات العملية التي تواجهه بروح بناءة.

إن تعمير العراق اقتصاديا وسياسيا لا يمكن أن يتحقق من دون دعم ومساعدة المجتمع الدولي. وإننا نقدر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق ونرحب بمبادرة الأمين العام بعقد اجتماع وزاري مكرس لمسألة العراق. ويحدونا الأمل أن يساعد ذلك الاجتماع على توصل المجتمع الدولي إلى فهم مشترك وتعزيزه وتسريع التعمير السياسي والاقتصادي للعراق في جهد مشترك لمساعدة العراق على بناء مستقبل أفضل.

السيد بيابورو – إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم مناقشة اليوم بشأن الحالة في العراق، في ضوء التطورات الأخيرة والمبادرات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق والقوة المتعددة الجنسيات. ونود أن نتقدم بالشكر أيضا إلى السيد قاضي على عرضه وإلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات.

إن الحالة الأمنية في العراق تظل، بصورة أساسية، خطيرة جدا رغم التطورات في العملية السياسية في هذا

البلد، لا سيما فيما يتعلق باستحداث الإطار الدستوري وتأسيس الهيئات المسؤولة عن قيادة شتى المؤسسات. ولقد آن أوان اتخاذ زمام مبادرات مشجعة من قبل الحكومة العراقية المنتخبة بموجب الدستور، بدعم من شركاء العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد رحب وفدي باكتمال تشكيلة الحكومة العراقية، وعلى وجه التحديد، بتوزيع المناصب الوزارية الحساسة، الدفاع والداخلية والأمن الوطني. ورحبنا أيضا بإصدار خطة بغداد الأمنية التي دخلت الآن المرحلة الثانية من التنفيذ.

ولكن لسوء الحظ يظل العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فيما بين السكان العراقيين منتشرة كالوباء. واليوم يعتبر العراق واحدا من أخطر الأماكن على وجه المعمورة. وكل يوم يجلب نصيبه من جرائم القتل والاغتيالات والاختطافات وأعمال العنف فيما بين الطوائف. وبالنسبة إلى العنف فإن الهول يكمن في التعصب إلى درجة أن البلد أصبح على وشك الوقوع في براثن حرب أهلية شاملة ستقوض، من دون أي شك، كل الجهود المضطلع بها لانتعاش العراق وقد تثبط همة المجتمع الدولي.

وهذا هو بالضبط الهدف الذي يسعى إليه دعاة الإرهاب والفوضى. وفي هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ العراق يتعين على المجتمع الدولي أن يجهز ما يلزمه لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإحكام سيطرتها على الأوضاع بصورة عامة، بما في ذلك تحقيق المصالحة الوطنية.

ولن يتسنى إلا بالمصالحة الوطنية، لا سيما عن طريق السعي إلى توافق الآراء ومن خلال الحوار الاشتمالي لكل الأطراف، إيجاد طريق للخروج من هذه الأزمة، لأن الحل العسكري، أيا كان، لن يجلب السلام والأمن إلى العراق. وكل أنصار السلام والأمن في العراق يجب أن ينخرطوا في العملية انخراطا تاما وبحسن نية سعيا إلى تحقيق المصالحة الوطنية واعتماد تدابير بناء الثقة الضرورية. ولبلوغ تلك الغاية يحث وفدي جامعة الدول العربية على أن تعقد في أقرب وقت ممكن المؤتمر المقترح بشأن المصالحة الوطنية العراقية.

إن تطوير وعرض الاتفاق الدولي من أجل العراق يجب أن يساهم أيضا في استعادة السلام والأمن. وهذه الخطة الطموحة، تحت الرعاية المشتركة للحكومة العراقية والأمم المتحدة، تستحق الدعم القوي الحازم من المجتمع الدولي في تنفيذها. ونتطلع مع الاهتمام إلى نتائج اجتماع ١٨ أيلول/سبتمبر، الذي دعا إليه الأمين العام لذلك الغرض.

ختاما، يثني وفدي على الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وجهود أفراد القوة المتعددة الجنسيات العاملين في أوضاع بالغة الصعوبة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد أشرف قاضي على عرضه تقرير الأمين العام، والسفير جون بولتُن على إحاطته الإعلامية عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. أود أن أدلي بالتعقيبات التالية.

يتشاطر وفدي تماما ملاحظة الأمين العام بأن العراق ما زال عند مفترق طرق. فالحالة الأمنية تثير شديد القلق وإن الخطر من تدهورها لا يجوز إغفاله. لكن آفاق التحسن ما زالت قائمة، ولم يفت الأوان بعد، رغم الصعوبات الجمة، للخروج من المأزق ورسم مسار الخروج من الأزمة.

حكومة العراق، التي رحبنا بتنصيبها في شهر أيار/مايو الماضي، بذلت جهودا كبيرة تستحق الثناء عليها: على الصعيد السياسي بوضع خطة المصالحة الوطنية، وعلى الصعيد الأمني بخطتها لاستعادة الأمن في بغداد، وعلى صعيد الإصلاحات، بعزمها على العمل على سن تشريعات مهمة في البرلمان، علاوة على مبادرتها الحالية بالنسبة إلى الاتفاق الدولي من أجل العراق.

مـع ذلـك، وكمـا سـبق أن ذكـرت، مـا زالـت التحديات هائلة. وكما ذكر الأمين العام، أصبح العراق واحدا من أشد مناطق الصراع عنفا في العالم. والتوترات بين الطوائف تصاعدت إلى مستوى خطير إلى درجة التسبب في انتشار المخاوف من اندلاع حرب أهلية في البلد. ولقد تصاعدت الخسائر في صفوف المدنيين تصاعدا كبيرا – أكثر من ١٠٠ ضحية في اليوم – إذ قتل ما يقرب من ٦ ٥٠٠ فرد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦ وحدهما، كما أن أعداد الأشخاص المشردين ازدادت زيادة كبيرة.

وفي هذا السياق تود فرنسا أن تؤكد من جديد دعمها لحكومة العراق ولرئيس وزرائها، ولتعلن مرة أخرى أننا مستعدون لتطوير التعاون معه وأننا سنقف إلى جانب العراق دائما.

ونرحب بالإرادة التي أبداها العراق بالتقدم برد شامل على التحديات التي تقف في طريقه، وبأنه، كما قال الأمين العام، لن يكون هناك رد واحد فقط هو الرد العسكري، وإنما عدة أشكال من الردود على التحديات. في البداية، سيكون الرد السياسي، وهو مقصد خطة المصالحة الوطنية التي أطلقها رئيس الوزراء. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن عملية اشتمالية حقا هي وحدها التي ستساعد على عزل الجماعات المتطرفة وتعيد إلى الحلبة السياسية الجماعات التي استبعدت منها. وأنوه أيضا بنداء الأمين العام بالاضطلاع بعملية مراجعة للدستور، مدركين تماما الصعوبة التي تنطوي عليها.

ثم يأتي الرد بتلبية الاحتياجات الأمنية للعراقيين. لا بد من وضع حد للعنف الذي ازداد كثيرا، والذي يدينه بلدي بأشد لهجة ممكنة. إن تدريب قوات الأمن العراقية يظل أولوية، شأنه شأن التعامل مع ظاهرة المليشيات التي تستمر في النمو، حسبما ذكر الأمين العام.

ووفدي يظل بالمثل على اقتناع بأن وضع جدول زمني واضح متفق عليه لانسحاب القوات الأجنبية لا غنى عنه للسماح للعراقيين بالمثابرة في العمل في سياق من المسؤولية والسيادة.

ثمة أيضا الرد على تحديات التعمير وتوقعات السكان. وذلك هو الغرض من الاتفاق الدولي من أجل العراق. وقد رحبت فرنسا، مع الاتحاد الأوروبي، بإطلاق ذلك المشروع وأعربت عن رغبتها في دعمه. وبتلك الروح حضر وزير الخارجية الفرنسي اجتماع الفريق التحضيري في أبو ظبي.

لكن وفدي شدد أيضا على أهمية بناء هذا المشروع على عدد من المبادئ. هذه العملية يجب أن يديرها العراقيون ويجب أن تستند إلى تعبئة جهودهم وحشد مواردهم، لا سيما مواردهم الطبيعية؛ ويجب تهيئة الظروف السياسية والأمنية الضرورية لأي إصلاحات كبيرة. وهذا العقد الجديد يجب أن ينشئ شراكة حقيقية على أساس معايير جيدة التعريف وتطبيق مبدأ المشروطية.

علاوة على ذلك، يجب أن يتوفر دعم من المجتمعات المحلية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأي حل سياسي يجب أن يفترض مسبقا أن العناصر الفاعلة الرئيسية المعنية بصورة خاصة من بين جيران العراق يجب أن تنضم بصورة أو بأخرى إلى الجهود الرامية إلى النهوض بوحدة وسلامة ذلك البلد.

وفي هذا الصدد، يشكر وفدي الأمين العام على ما أبداه من استعداد لعقد جلسة بشأن تلك البنود في ١٨ أيلول/سبتمبر.

وختاماً، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة لعملها المشهود في العراق، منوهاً بدورنا في دعم جهود الأمم المتحدة في العراق، سواء على الصعيد السياسي دعماً لعملية الحوار والمصالحة الوطنية، وإسهاماً في تحقيق الاحترام الكامل

لحقوق الإنسان في البلد، أو على الصعيد الاقتصادي، لتنسيق المساعدة الدولية والنهوض بتنفيذ مبادرة الاتفاق الدولي مع العراق.

وتقرير الأمين العام يذكرنا على نحو مفيد بالصعاب والآمال، ويرسم آفاق المستقبل. وتبقى الأولوية لإعادة بناء عراق مستقل يتمتع بالسيادة والتعددية ومتحد وقادر على العودة إلى طريق الاستقرار واستعادة مكانه في الأسرة الدولية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدوره في مساعدة العراق وقادته على المضي قدماً في هذا الاتجاه. وتنوي فرنسا بذل كل جهد ممكن لدعم تلك الجهود.

وفي هذا السياق، فإن بلادي يحدوها الأمل في أن تسفر المبادرة التي اتخذها جامعة الدول العربية بدعم من الأمم المتحدة عن عقد مؤتمر للوفاق الوطني في العراق قريباً.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السيد قاضي الممثل الخاص للأمين العام على بيانه، كما أشكر السفير بولتون على البيان الذي أدلى به باسم القوة المتعددة الجنسيات.

إن الحالة في العراق، كما يصفها تقرير الأمين العام (S/2006/706)، ما زالت تمثل تحدياً للمجتمع الدولي على عدة جبهات. ومع ذلك، ما زلنا على اقتناع بأن رؤى الحكومة الجديدة ومبادرتها السياسية، مع استمرار التزام المجتمع الدولي، ستؤدي إلى نجاح الاتفاق العراقي وتوفر لشعب العراق بداية جديدة.

ولا تزال الحالة الأمنية بالغة الخطورة في عدد من المناطق في العراق. وفي حقيقة الأمر، فإن الأمين العام يشير إلى ”تزايد العنف وانعدام الأمن“، وخاصة في بغداد والمنطقتين الجنوبية والغربية. ويرجح الأمين العام استمرار المستوى الحالي من العنف لفترة من الوقت. والطابع الطائفي للكثير من العنف مصدر قلق خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يصف التقرير ملامح أزمة حادة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان، في ظل عجز مؤسسات الدولة عن حماية الأفراد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعدد النازحين داخلياً في العراق قد تضاعف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية على نحو عاجل. ويجب احترام حقوق الإنسان، ويتعين على الحكومة العراقية إيلاء الاهتمام الواجب لتلك الأوضاع. ومن الواضح أن نفوذ الميليشيات الطائفية لا يمكن تقليصه بالعمليات الأمنية وحدها. فالمصالحة والتنمية الاقتصادية والإعداد الجيد لجهاز شرطة ونظام قضائي مستقل يجب أن يكون جزءاً من الحل.

ونرحب بعزم الحكومة العراقية على تحسين الحالة من خلال مجموعة من المبادرات السياسية، لا سيما خطة السلام والمصالحة التي أعلنت في حزيران/يونيه. فهذه الخطة تحتوي على العناصر الصحيحة، إلا أن التنفيذ يبقى هو الأساس. وفي عملية المصالحة الوطنية، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة وبعثتها في العراق بدور محوري.

ويسعدنا تزايد قدرات قوات الأمن العراقية، مما يسَّر نقل مسؤولية الأمن في محافظة المُثنى خلال هذا الصيف. وبقوات وطنية أكثر قوة وأكثر ثقة، وباستمرار دعم القوة المتعددة الجنسيات، نأمل أن يتناقص مستوى العنف وأن ينصبّ التركيز أساساً على إعادة إعمار العراق.

إن توقيع الاتفاق الدولي مع العراق في ٢٧ تموز/يوليه يمثل بداية جديدة للدعم الدولي لتحقيق خطط الحكومة العراقية من أجل إقامة مجتمع متحد وفيدرالي وديمقراطي ينعم بالسلام مع جيرانه. والدانمرك مستعدة للإسهام في تلك العملية.

وتعتزم الدانمرك الإبقاء على تواجدها في العراق ما دامت الحكومة العرقية والأمم المتحدة تطلبان دعمنا، وما دمنا نرى أن تواجدنا له جدواه. وفي ربيع العام الحالي، قرر البرلمان الدانمركي تمديد ولاية القوات الدانمركية في العراق حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومشاركة الدانمرك في العراق تشمل أيضاً المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة البناء. وقد تعهدنا بتقديم ٩٠ مليون دولار تقريباً.

وكما ذكرت آنفاً، تؤيد الدانمرك توسيع نطاق دور الأمم المتحدة في العراق. وما زالت الدانمرك تقدم دعماً مباشراً لبعثة الأمم المتحدة هناك. واعتباراً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، قررنا الامتثال لطلب البعثة نشر طائرة من طراز سي - ١٣٠ مجهزة لنقل الركاب والبضائع.

إن العراق يقف على مفترق طرق دقيق. والعملية السياسية المرسومة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) قد اكتملت تقريباً، كما تشكلت الحكومة ذات القاعدة العريضة والمنتخبة دستورياً. ومع ذلك، يبقى العديد من التحديات الكبيرة. وبدعم كامل من المجتمع الدولي، سيوفر الاتفاق الدولي مع العراق خلال الأسابيع والشهور المقبلة دعماً حيوياً لتطور عراق ينعم بالسلام والديمقراطية والازدهار.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): المملكة المتحدة تشكر الممثل الخاص قاضي والسفير بولتون على بيانيهما صباح هذا اليوم. ويسعدنا أيضاً أن نرحب بحضور السفير البياتي في هذه الجلسة.

ونثني على العمل الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة القيام به في العراق دعماً للحكومة والشعب في هذا البلد. ولا نُغالي في إبراز أهمية ذلك العمل سياسياً أو على صعيدي الإعمار وحقوق الإنسان. وكما يلاحظ التقرير الأخير بشأن أنشطة البعثة (S/2006/706)، فمن خلال المشاركة النشطة في عمليتين انتخابيتين تتعلقان بالعملية الدستورية والاستفتاء الدستوري، عبر الشعب العراقي بوضوح عن التزامه بعراق مسالم وديمقراطي ومزدهر.

ولكن، بينما شهدنا تقدماً سياسياً ملحوظاً توج بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لا تزال هناك تحديات خطيرة في الميدان. وتقرير بعثة الأمم المتحدة يبرز بعض تلك الشواغل: تعزيز المصالحة الوطنية، والحد من نفوذ الميليشيات، والتصدي للعنف والإرهاب الطائفيين، والنهوض بإعادة البناء والتنمية وتحسين حقوق الإنسان.

والتعامل مع ذلك المستوى المرتفع من العنف وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب أن تكون له الأولوية القصوى. ونرحب بالخطة الأمنية في بغداد التي أعلنها رئيس الوزراء، وتنفذ بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، والتي بدأت آثارها تتضح على الأرض. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتدريب القوات العراقية وتجهيزها بالمعدات، فضلاً عن تسليم المسؤوليات الأمنية في محافظة المُثَنّى، وهو حدث تاريخي، وقرار نقل المسؤولية في ذي قار. ونتطلع إلى أن تقوم الحكومة العراقية بالبناء على ما تحقق من تقدم، وأن تشرع على وجه الخصوص بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالميليشيات.

وإلى جانب اتخاذ إجراءات لتحسين الأمن بشكل مباشر، لا بد أن يكون هناك تقدم مواز على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى صعيد حقوق الإنسان. والمملكة المتحدة ترحب بخطة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى إسهام الأمم المتحدة في دعمها. ومن الأهمية بمكان أن تلتقي كلمة الزعماء السياسيين في العراق بمختلف طوائفهم تعزيزاً للاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية. ومن المهم أيضاً أن تواصل الأسرة الدولية وتكثف دعمها لحكومة العراق في هذه المرحلة الدقيقة. والاتفاق الدولي مع العراق يمثل أداة تمكن الحكومة العراقية

من وضع رؤية شاملة للبلاد وتسمح للمجتمع الدولي بتقديم مساعدة ملموسة لتنفيذ تلك الرؤية.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر للمساعدة في دفع هذه العملية قدماً. ويحدونا الأمل أن يؤدي الاتفاق الدولي مع العراق بدوره إلى قيام المجتمع الدولي والمنطقة بتعميق مشاركتهما مع العراق.

كما أننا نتطلع إلى المؤتمر الذي تعتزم جامعة الدول العربية عقده دعماً لجهود رئيس الوزراء المالكي لتعزيز المصالحة. ونرجو أن يتسنى انعقاده قريبا، ومن ثم نهيب بجيران العراق، وبصفة خاصة سوريا وإيران، أن يفعلوا المزيد لمنع تدفق الأسلحة والعتاد الذي يعزز التمرد داخل العراق.

إن مستقبل العراق موضع اهتمامنا المشترك. ومساعدة العراق على تحقيق مستقبل ينعم فيه بالاستقرار والديمقراطية والرخاء هو في مصلحتنا جميعا.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه نيابة عن وفدي بالشكر للممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد أشرف جيهانجير قاضي، على بيانه، وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له عن عميق تقديرنا للعمل الممتاز الذي يؤديه، والذي يؤديه سائر موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذين يعملون في ظل أوضاع بالغة المشقة. وأتقدم بالشكر أيضا للسفير بولتون على البيان الذي قدمه باسم القوة المتعددة الأجناس.

ويؤسفنا أن نلاحظ مرة أخرى أن حالة الأمن وحقوق الإنسان في العراق لا تزال آخذة في التدهور، على الرغم من إتمام عملية الانتقال السياسي وتشكيل حكومة دستورية عراقية. ولا دليل على أن العنف لن يستمر خلال الأشهر المقبلة، ونظن أن كثيرا من التحذيرات قد صدرت على مدى الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بخطر نشوب حرب أهلية. ولدينا اقتناع بعدم وجود حلول عسكرية للتحديات الكثيرة التي تواجه العراق في نهاية المطاف، وبأن أي استراتيجية ترمي إلى إعادة بناء الحالة وتحقيق استقرارها في هذا البلد لا بد أن تتصدى للأسباب الجذرية للأزمة. ويجب على حكومة العراق أن تعمل بدافع من الاهتمام العاجل للتغلب على الانقسامات التي تظهر بشكل متزايد بين الطوائف العرقية وغيرها من الطوائف العراقية.

وتتسم عملية المصالحة الوطنية بأعلى درجات الإلحاح والأولوية. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا دعمنا لخطة المصالحة الوطنية التي طرحها رئيس الوزراء المالكي. وبالمثل، نؤيد مبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر للوفاق الوطني العراقي، جرى تأجيله للأسف عدة مرات.

ونرى من الضروري أيضا البدء في عملية الاستعراض الدستوري؛ وعلينا أن نشير في هذا الصدد أيضا إلى أنه لم يحرز أي تقدم بعد مضي أربعة أشهر تقريبا على قيام الحكومة. وأود أن أسأل السيد قاضي فيما يتعلق بهذه النقطة عما إذا كان هذا التأخير سيؤثر في الجدول الزمني المتوخى في المادة ١٣٧ من الدستور العراقي. وأود أن أعلم آراءه بشأن احتمالات الإصلاح الدستوري، إذا أخذنا خاصة بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في مجلس النواب العراقي.

إن ضحايا العنف في العراق هم بصفة رئيسية من المدنيين الأبرياء. وكما يبرز الأمين العام في تقريره (S/2006/706)، يُقتل ١٠٠ شخص في المتوسط يوميا، وأصبح العراق واحدة من أشد مناطق الصراع في العالم عنفا.

وأود أن أعرب مجددا عن قلق الأرجنتين الخطير إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق. فثمة دلائل على وجود نمط لانتهاكات حقوق الإنسان التي عمّت جميع أرجاء هذا البلد.

ويشكل العنف الطائفي تهديدا متزايدا للشعب العراقي وقد بلغ بالفعل مستويات مثيرة مفزعة. كما أن نشاط المليشيات المسلحة يدعو للقلق بصفة خاصة لأنه يولد حلقة مفرغة من الهجمات والهجمات الثأرية والانتقام، تسهم إلى حد كبير في أجواء انعدام الأمان وشيوع الخوف السائدة في أوساط المدنيين العراقيين. وينبغي أن تتخذ الحكومة العراقية تدابير حاسمة للتصدي لهذه المشكلة ولحماية أرواح المدنيين. كما ينبغي عليها تهيئة مناخ يؤدي إلى نزع سلاح جميع المليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها.

ونشير إلى ما سبق ذكره في مناسبات عديدة من أن القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية تتحملان المسؤولية عن احترام أحكام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل كامل. وآلاف المعتقلين يجري احتجازهم بدون مراعاة أصول المحاكمات، كما أن الأوضاع في كثير من السجون لا يمكن قبولها. ونتوقع التحقيق الكامل في جميع هذه الأمور وتقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان للعدالة.

وترحب الأرجنتين أيضا بالتقدم المحرز في إعداد الاتفاق الدولي مع العراق وترجو أن يجري عرضه رسميا قبل نهاية عام ٢٠٠٦. ونرحب كذلك بإعلان الأمين العام عن المؤتمر المقرر عقده في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وختاما، أود التشديد على أن الجهود الرامية إلى إعادة الحالة في العراق إلى طبيعتها قد بلغت منعطفا هاما في أعقاب إتمام العملية الانتقالية. والخيارات واضحة فإما إرساء أسس متينة لعراق يتمتع بالديمقراطية والسيادة والوحدة وينعم بالسلام مع نفسه، وإما أن نشهد تفكك الدولة العراقية واحتمال نشوب حرب أهلية. ولن تكون آثارها وخيمة على الشعب العراقي وحده وإنما أيضا على المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام. وستواصل الأرجنتين في هذا الصدد دعمها للحلول الطويلة الأمد التي تساعد على اتقاء حدوث السيناريو الثاني.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر للسيد قاضي على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه التقرير الحالي للأمين العام (S/2006/706). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليه شخصيا وعلى جميع موظفي الأمم المتحدة وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، لما يضطلعون به من عمل ممتاز في العراق ولأجله، وذلك تحت ظروف شاقة حقا. كما أشكر السفير بولتون على التقرير الذي أدلى به نيابة عن البلدان التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات، ومنها بلدي، سلوفاكيا.

كما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، لا تزال الحالة في العراق يكتنفها التعقيد وتحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي الكامل، فضلا عن دعمه ومساعدته بدون شروط. وهذا الأمر من الأهمية بمكان، ولا سيما في هذه الفترة الحرجة التي بلغ فيها الشعب العراقي وقادته مفترق طرق هام قد يؤدي بالبلد إما إلى السلام والازدهار وإما، على أسوأ الافتراضات، إلى خطر انهيار الدولة واحتمال نشوب حرب أهلية.

وقد أظهر شعب العراق وقادته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بوضوح التزامهم بالانتقال السياسي في بلدهم ودعمهم لها، كما بذلوا تضحيات كثيرة من أجل تحقيق تلك الغاية. ونتيجة لذلك، نجح العراق في الوفاء بالمعايير التي أقرها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وتحكمه الآن أول حكومة منتخبة دستوريا. وهذا الإنجاز التاريخي لا ينبغي إهداره. ونرى أن تجعل حكومة العراق في صدارة أولوياتها تحقيق المزيد من تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ والتنفيذ الفعال للبرامج الحكومية، وبصفة رئيسية في مجالي الأمن وحقوق الإنسان؛ واعتماد تدابير عملية ترمي إلى التصدي لاحتياجات وشواغل

وطموحات كل الطوائف والدوائر والنهوض السريع برفاهها وأوضاعها المعيشية الأساسية. وثمة حاجة إلى اتخاذ هذه الخطوات المؤدية إلى تحقيق الاستقرار بصفة عاجلة تيسيرا لمواصلة العملية الانتقالية في العراق بنجاح. وما زلنا مقتنعين بأن الحوار المتواصل بين الطوائف وفي داخلها، والمصالحة الوطنية، والاستعراض الدستوري وتطبيق الدستور تمثل تدابير لبناء الثقة يمكن أن تساعد العراق على التصدي لما يواجهه من تحديات كثيرة.

وتعبِّر سلوفاكيا شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي، عن استعدادها للمشاركة في العملية بشكل نشط وبنّاء. ونشدد كذلك على أهمية ملكية العراق لمقاليد عملية تطوير الاتفاق، ومساهمة المجتمع الدولي على نطاق واسع، ومشاركة دول الجوار والشركاء في المنطقة مشاركة نشطة. ونرحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الأطراف المعنية في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر، ونؤيدها، للشروع في حوار استراتيجي بشأن مستقبل العراق.

وللأسف، لا تزال وتيرة أعمال العنف وانعدام الأمن تتصاعد في العديد من مناطق العراق. وتزايد عدد الضحايا المدنيين يظل مصدر قلقنا المستمر. ولهذا، يبقى التحسن الملموس للحالة الأمنية بشكل عام في البلاد هدفا أساسيا.

وبالمثل، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق. وتزعجنا آثار استمرار التمرد، والعنف الطائفي، والهجمات الانتقامية، وأنشطة الميليشيات. ونرى أننا بحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز جهازي القضاء والأمن، ووضع برنامج قوي لحقوق الإنسان، لا يروم حماية أرواح المدنيين الأبرياء فحسب، بل مساءلة المسؤولين عن أعمال العنف مساءلة كاملة أيضا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة العراق لاتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الأمن، مثل خطة الأمن في بغداد، بالإضافة إلى قرار رئيس الوزراء المالكي إطلاق خطة للمصالحة الوطنية.

كذلك يؤكد الأمين العام في تقريره أن الحكومة العراقية يجب أن تبذل قصارى وسعها لتهيئ بشكل مطرد بيئة تؤدي إلى تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة إدماجها. ونرى أن المشاركة القوية من جانب الأمم المتحدة في العملية الانتقالية بالعراق لا تزال فعالة في هذا الصدد. ولذلك فإننا نرحب بمبادرة حكومة العراق الأخيرة إلى إبرام الاتفاق الدولي لإنشاء شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، كما نرحب بقرار الأمم المتحدة بتقديم دعمها القوي في إعداده.

إننا نؤيد تأييدا كاملا العمل الإقليمي بين العراق وجيرانه، وندعمه. ونرحب بما بذلته جامعة الدول العربية من جهود متواصلة، وما أحرزته من تقدم، لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي. إن المساهمة في السلم والاستقرار الدائمين، وتشجيعهما، لن يعودا بالنفع على ذلك البلد فحسب، بل على جيرانه المباشرين أيضا، فضلا عن المنطقة على نطاق أوسع. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن بإمكان جيران العراق المباشرين خاصة الاضطلاع بدور أكثر فاعلية، ويجب عليهم ذلك، لتشجيع السلم والاستقرار ودعمهما، بما في ذلك، من خلال منع تدفق الأسلحة إلى العراق، وقطع المساعدة عن مختلف الميليشيات. ونعتبر مساهمتهم في إنجاح تعزيز الاستقرار في العراق أمرا أساسيا وحاسما. ونأمل، بالتالي، أن يحصل العراق على دعم جيرانه ومساعدتهم المطلوبة. ونشجع جيران العراق على العمل في هذا الاتجاه الإيجابي، الذي سيخدم، في آخر المطاف، مصلحتهم ومصلحة المنطقة على نطاق أوسع.

وخلاصة القول، أود إعادة تأكيد التزام سلوفاكيا الكامل تجاه التحوُّل السياسي والاقتصادي في العراق. ونحن

من البلدان المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات، وعلى استعداد كذلك لمساعدة العراق بالسبل والوسائل المالية والمادية.

السيد ماهيغا (جمهورية تنـزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على تقريره الفصلي عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسفير بولتون، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، على عرضه لآخر التطورات بشأن عمليات القوة المتعددة الجنسيات.

ويود وفد بلدي الإشادة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على تفانيها في العمل في العراق في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونحن ممتنون بشكل خاص لحكومتي اليابان والدانمرك، على ما قدمتاه من دعم لوجيستي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كانت هي في أمس الحاجة إليه. ويسعدنا أن نشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، قد استطاعت مواصلة توفير الخدمات الأساسية وتقديمها، وتنسيق إيصالها، بما في ذلك، محاولة إعادة بناء البنية التحتية العامة، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا، الذين كانوا في أمس الحاجة إليها، والذين ازداد عددهم بتصاعد أعمال العنف المتواصل.

إن مستوى العنف العالي في العراق يثير قلقا شديدا، لأنه أثر على جميع فئات الشعب، وأدى إلى القتل، وتدمير الممتلكات، ومعاناة ومشاق بالغة. ومما يزعجنا بشكل خاص، أن المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وقعوا ضحايا لهذه الهجمات. ويحمل هذا العنف جميع بصمات الإرهاب والفوضى على حد سواء. أما التقارير عن عثور الشرطة على جثث عديدة في بغداد وضواحيها لأشخاص تم ربط أيديهم وتعذيبهم وقتلهم رميا بالرصاص على طريقة الإعدام، فقد أصبحت شأنا يوميا. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحّة إلى استعادة النظام، خاصة في بغداد. فالعراقيون في أمس الحاجة إلى السلام. ويجب بذل قصارى جهدنا لمساعدتهم على الحيلولة دون تحول ما نحن بصدده من صراع طائفي إلى فوضى وحرب أهلية.

وننوّه بقوات الأمن العراقية على شنِّها، بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، حملة أمنية واسعة النطاق في بغداد، أدت إلى انخفاض طفيف في أعمال العنف. ويجب مواصلة الجهود، بحزم وصرامة، لتحرير البلد من العصابات المسلحة والميليشيات، التي تجوب المنطقة ترهب الناس الأبرياء وتختطفهم وتقتلهم.

إن هناك حاجة ماسة إلى الوقوف بشجاعة لاستئصال شأفة العنف المتطرف في العراق، واستبداله بالديمقراطية والحرية وسيادة القانون. وسيتطلب ذلك التزاما متواصلا من قوات الأمن. وعلينا أيضا الإشادة بصمود الشعب العراقي وبما أظهره من جَلد في تحمّل المحن والمعاناة الراهنة.

وفيما يتعلق بحكومة العراق، فعليها مواصلة إثبات فعاليتها، ولا بد من التنويه بها لما حققته من إنجازات شجاعة على الصعيد الأمني. ونرحب أيضا بما يبذله رئيس الوزراء نوري المالكي من جهود سياسية، من أجل السلام في العراق، بما في ذلك زياراته دولا مجاورة لطلب دعمها ونشجع تلك الجهود. وقد اتسمت زيارته الأخيرة لإيران بأهمية كبيرة، إذ توّجت بإصدار تصريحات وإعلان التزامات هامة بشأن حسن الجوار والسلام. وعلى الجبهة الوطنية، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى المصالحة الوطنية من خلال الحوار الشامل للجميع. وهذا أمر أساسي للحل السياسي والاستقرار في المستقبل.

إن العمل التحضيري للاتفاق الدولي للعراق، تحت رعاية حكومة العراق والأمم المتحدة، جاء في وقته المناسب، وينبغي أن يحظى بكامل دعم المؤسسات المالية والبلدان المانحة. وعلى الرغم من تركيز اتفاق العراق على الجانب الاقتصادي، يمكن أن يصبح هذا الاتفاق محركا فعالا لاستعادة السلام والاستقرار في البلد. إن إعادة بناء البنية التحتية الممزقة والمدمرة في العراق بفعل الحرب، تستلزم تهيئة مناخ مؤات لمعالجة الأسباب الأساسية للعنف، وانعدام الأمن، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتستحق خطة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة الوطنية الدعم كذلك. وينبغي بذل جهود مخلصة لبناء توافق في الآراء بين مختلف الطوائف في البلاد. ويمكن لمبادرة يقودها العراقيون أن تساهم مساهمة كبيرة في الخطة وإنجاحها. ويجب علينا الاهتمام بإشراك قادة الطوائف والزعماء الدينيين مشاركة كاملة في تشجيع عملية المصالحة.

إننا نقدِّر ما تقدمه القوة المتعددة الجنسيات من دعم للأمم المتحدة في العراق، من خلال توفير المستشارين العسكريين، وقوات الحرس، ودعم النقل الجوي. ونشيد أيضا بجهود البلدان العربية، التي تنظم اجتماعات حيوية تروم استعادة السلام والتنمية في العراق.

ولا يزال العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة، في وقت تعاني فيه المنطقة من أزمات سياسية وأمنية جديدة، تنعكس، حتما، بشكل سلبي على الحالة الداخلية في العراق. ومن الضروري لبناء قوات الأمن أن تستمر في الحصول على مساعدة خارجية حتى تصبح على استعداد لبسط سيطرتها الكاملة على الحالة الأمنية في العراق. وينبغي أن يظل بوسع العراق التعويل بقدر كبير على مختلف أشكال الدعم من المجتمع الدولي. ونحن نناشد كل من له القدرة على ذلك تقديم الدعم السخي في الوقت المناسب لمساعدة هذا البلد الذي مزّقته الحرب.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2006/706) عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي يحوي تحليلا تفصيليا عن الحالة في العراق والنجاحات والإخفاقات المعقدة التي تشهدها العملية السياسية العراقية في المرحلة الراهنة. ونحن نتفق مع الأمين العام تماما في تقييماته واستنتاجاته.

وأود أيضا أن أشكر السيد قاضي الممثل الخاص للأمين العام في العراق على الإحاطة التي قدمها لنا لتوضيح الأحداث الجارية في ذلك البلد. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للسفير بولتون لتقريره عن الحالة الأمنية في العراق.

ولا شك أن عملية تحويل العراق تتسم بطابع شديد التعقد، وتجري متابعتها في ظل خلفية من العنف المتواصل وهجمات المتطرفين وعدم وجود توافق آراء في صفوف المجتمع حول معظم القضايا الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للبلد. ونحن نؤيد جهود حكومة العراق لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها هناك. وبالتالي فإننا، جنبا إلى جنب مع الأمين العام، نرحب بإجراءات تتخذها حكومة العراق مثل مبادرة السلام لبغداد وخطة المصالحة الوطنية التي اقترحها رئيس الوزراء نوري المالكي، وكلاهما يستهدف ضمان وحدة المجتمع العراقي.

ونحن نتابع عن كثب المناقشة الجارية في العراق بشأن تحويل البلد إلى اتحاد فيدرالي. وفي رأينا أن العراق هو الذي يمكن أن يختار شكل الحكم الذي يستجيب لمصالح شعبه المتعدد الأعراق، بما في ذلك قيام دولة اتحادية.

وثمة مسألة مهمة أخرى هي الوجود العسكري الأجنبي على أرض العراق. ونحن مقتنعون بضرورة ألاّ يكون

ذلك الوجود دائما أو إلى أجل غير مسمى. ففي النهاية، يتعين على جميع القوات الأجنبية أن تترك الأراضي العراقية كلية، وتنقل مسؤولية ما يجري هناك إلى الجيش الوطني والشرطة الوطنية.

ولكن مكافحة الإرهاب في العراق عن طريق استعمال القوة وحدها، تتسم بقصر النظر، أما النهج الأكثر واقعية بكثير، فهو تحقيق الوفاق الوطني والمصالحة من خلال حوار سياسي عريض القاعدة. ونرحب بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الصدد للفصائل السياسية في البلد. ونعتقد أن من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الاشتراك بكل نشاط في العملية السياسية في العراق.

وفيما يتعلق بالاتفاق الدولي، فإننا نوافق من حيث المبدأ على الأحكام ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع. ونعتقد أن هذا الاتفاق ينبغي أن يكون في مصلحة العمل الطويل الأجل الذي يحقق الانتعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل لعراق مستقل.

السيد غياردو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يشكر السيد قاضي، ممثل الأمين العام الخاص للعراق، على العرض الذي تفضل به. كما نشكر السفير جون بولتون، ممثل الولايات المتحدة الدائم، على تقريره عن القوة المتعددة الجنسيات.

ما زالت مشاكل الأمن وعدم الاستقرار تشكِّل قضايا جوهرية لحكومة العراق الجديدة. والمقررات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا وخطتها لتوسيع نطاق الحوار وتشجيع المصالحة تشكِّل خطوات إيجابية. ويحدونا الأمل أن تكون فعالة في التصدي للتحديات الراهنة في العراق.

ونؤيد بذل جهود تفضي إلى استعادة الثقة فيما بين جميع الطوائف في العراق، سواء كانت مبادرات محلية أو مساعي من جانب منظمات مثل جامعة الدول العربية، بما في ذلك الجهود التي قد تضطلع بها منظمة المؤتمر الإسلامي. فجميع هذه المبادرات يمكن أن تسهم في إقامة حوار يشمل جميع الأطراف، وتساعد في تقليص التوترات الداخلية في العراق، وتعزز المصالحة الوطنية. والتعاون فيما بين البلدان المجاورة مهم أيضا.

وفيما يتعلق بحالة الأمن، ترفض بيرو كل الهجمات الإرهابية المرتكبة في العراق. كما ندين العنف الطائفي وأعمال التعصب. ونثق بأن حكومة العراق قادرة على إحراز تقدم في تنفيذ سياسات تعزز السيطرة المركزية للسلطات العامة، وتوفر الأمن والحماية لجميع المواطنين. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من واجب المسؤولين عن الأمن في العراق أن يؤدوا واجباتهم، من خلال حماية المدنيين واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونأمل أيضا أن يتسنى الإسراع بإنشاء مؤسسات مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي ستساعد على تعزيز سيادة القانون والنظام القضائي.

إن مهمة إعادة بناء العراق تشكِّل تحديا جوهريا آخر للحكومة العراقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم دعمه وجهوده، بغية تحقيق تقدم ملموس في إنعاش اقتصاد العراق وإعادة إدماجه في الاقتصاد العالمي. وما من شك في أن الاتفاق الدولي مع العراق هو أكثر المبادرات متانة لبلوغ تلك الغاية.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونعتقد أن هذه البعثة يجب أن تستمر في تقديم دعمها – وفقا لولاياتها وحسبما تسمح به الحالة على أرض الواقع – في جميع المجالات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني والمؤسسي، والانتعاش الاقتصادي، وفي توفير

المساعدات الإنسانية وتشجيع احترام حقوق الإنسان في العراق.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، والسيد جون بولتون، على إحاطتيهما المفيدتين بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات.

على امتداد عدة أشهر مضت، شهدنا تطورات وأزمات خطيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في لبنان وغزة. إلاّ أن تلك التحديات لا تقلل بأي حال من أهمية العراق بالنسبة للاستقرار الشامل في المنطقة وما يتجاوزها.

لقد أكمل العراق العملية السياسية الموصوفة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ونأمل في أن يواصل العراق السير على الدرب المؤدي إلى دولة حرة ديمقراطية ومستقرة، وينهض بالمصالحة الوطنية والتنمية، بصفته عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، في ظل حكومة منتخبة ديمقراطيا.

وفي الوقت ذاته، تواجه الحكومة العراقية والشعب العراقي يوميا بتحديات داخلية معقدة ومتزايدة في تحقيق المصالحة الوطنية وكفالة الأمن للطوائف، والنهوض بالإعمار والتنمية في البلد. ومما يثير قلقا عميقا بصفة خاصة، الانتشار المتواصل للعنف والتوترات والمصادمات بين المذاهب والطوائف، والهجمات الإرهابية والتمرد، بما يتمخض عنها من مصرع وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين وغيرهم، مما يضاعف من عدم الاستقرار، ويتسبب في تشريد الناس على نطاق واسع. وبينما يمر المجتمع العراقي بهذه المرحلة القاسية والعسيرة، ومع الاعتراف بأهمية احترام إحساس الشعب العراقي بالملكية في إقامة نظام حكم يتسم بالمسؤولية، سعيا منه نحو بناء دولته الجديدة، يتعين أيضا على المجتمع الدولي بصفة عامة أن يواصل تقديم الدعم اللازم، في إطار شراكة مع حكومة وشعب العراق، لمساعدتهما في جهودهما. وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الذي سيعقد بشأن العراق على مستوى الوزراء، في ١٨ أيلول/سبتمبر، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتشيد اليابان بالدور الهام الذي تضطلع به في عملية العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الظروف الصعبة الحالية. وتعرب اليابان مرة أخرى عن تأييدها القوي لأنشطة البعثة.

وفي الحالة الراهنة، نولي أهمية لثلاثة مجالات لأنشطة البعثة، استنادا إلى ولايتها وهي: أولا، تعزيز الحوار الوطني؛ وثانيا، المساعدة في العمليتين الدستورية والانتخابية؛ وثالثا، تيسير تنسيق وإيصال المساعدة لإعادة الإعمار والتنمية. ونرى أن الجهود المشتركة في تلك المجالات الثلاثة ستساعد على تحسين الظروف المعيشية للشعب العراقي، الأمر الذي سيؤدي، بدوره، إلى تخفيف حدة التوترات في المجتمع.

ويشكل تحقيق الاستقرار وتحسُّن الأمن شرطين أساسيين للإعمار الاقتصادي، وهذان العنصران مترابطان بشكل وثيق. وبالتالي نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز خطة المصالحة الوطنية وخطة توفير الأمن في بغداد. ونرحب بتولي القوات العراقية بصورة تدريجية المسؤولية عن توفير الأمن في مناطق كبيرة للبلد بفضل التقدم الذي يتم إحرازه في تدريب قوات الأمن العراقية الذي تقوم به القوة المتعددة الجنسيات. وفضلا عن ذلك، تقدر اليابان تزايد قدرة تلك القوات على العمل المتضافر لضمان توفير الأمن في البلد.

ونرحب بحقيقة أن الحكومة العراقية اضطلعت بدور رائد في عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في بغداد، مع الاعتراف بضرورة تقديم الدعم الإقليمي لإحلال السلام والاستقرار في

البلد. كما نرحب بمبادرة الجامعة العربية ومساعيها الرامية إلى عقد مؤتمر للوفاق الوطني العراقي.

وإضافة إلى ذلك، نرحب بزيارة رئيس وزراء العراق المالكي إلى بعض الدول المجاورة، وخاصة المملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، بوصفها خطوة إيجابية أخرى، تهدف إلى ضمان حسن الجوار وتحقيق الاستقرار في البلد والمنطقة.

إن اليابان تؤيد تأييدا تاما الاتفاق الدولي للعراق. ونؤيد الدور القوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بوصفها رئيسا مشاركا لعملية الاتفاق. وتأمل اليابان أن يستكمل الاتفاق ويعتمد بنهاية هذا العام.

واليابان، بعد أن رأت أن الأهداف المتوقعة قد تم بلوغها، بتشكيل الحكومة الجديدة في العراق، أنهت دعمها الإنساني ودعمها لأنشطة الإعمار من خلال نشر وحداتها التابعة لقوة الدفاع الذاتي بوصفها جزءا من القوة المتعددة الجنسيات. ومع ذلك، تحافظ اليابان على التزامها ومشاركتها بتقديم الدعم اللازم في العراق، وبشكل رئيسي في المجالات التالية.

المجال الأول هو أنشطة الدعم بالنقل الجوي من خلال الأصول الجوية لقوة الدفاع الذاتي لليابان، لفائدة الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات. ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن خدمات النقل الجوي لموظفي الأمم المتحدة وشحناتها بدأت مؤخرا، ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الخدمات مفيدة في دعم توسيع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأنشطة البعثة داخل العراق.

والمجال الثاني هو تقديم الدعم لإعادة إعمار العراق. وحتى الآن، استكملت مشاريع مختلفة بكلفة ١,٥ بلايين دولار في شكل منحة مقدمة على سبيل المعونة، بشكل رئيسي لإعادة إعمار البنية الأساسية وتحسين الأمن. وهناك معونة إضافية تصل إلى مبلغ ٣,٥ بلايين دولار مقدمة من خلال آلية لتقديم القروض الميسرة بقدر كبير لزيادة تحسين البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، هي في الطريق من أجل التنفيذ المطرد.

والمجال الثالث والأخير يشمل المشاركة في اتفاق العراق. ونحن نؤمن بأن نجاح هذه العملية يتطلب العناصر الثلاثة التالية وهي: أولا، ينبغي للحكومة العراقية أن تتولى الملكية التامة للعملية وأن تفصِّل بوضوح رؤيتها الوطنية؛ ثانيا، ينبغي للمانحين الرئيسيين والشركاء الإقليميين أن يشاركوا مشاركة كاملة في الاتفاق، بحيث يتمكن المجتمع الدولي الأوسع من تقديم المساعدة الفعالة إلى العراق وبشراكة وتعاون وثيقين؛ ورابعا، ينبغي إنشاء إطار بموجب الاتفاق يحدد الأهداف الملموسة نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل اليابان المشاركة بهمة وبشكل مستمر في عملية الاتفاق، بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى.

ومؤخرا نقل وزير الخارجية آسو خلال زيارته لبغداد الشهر الماضي إلى رئيس الوزراء المالكي وإلى وزير الخارجية زيباري سياسة اليابان بشأن تقديم الدعم والمساعدة للعراق.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن اليابان على استعداد لمواصلة العمل مع شعب العراق وحكومته وبقية المجتمع الدولي بغية تمكين العراق من التغلب على الصعوبات الحالية واتخاذ خطوات واسعة ليصبح دولة ديمقراطية ومستقرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

أود، بدوري، أن أشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات التي حصلت في العراق وعلى عرضه للتقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أود أن أشكر السفير جون بولتون على تقديمه لنا تقريرا عن آخر مستجدات أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ويمثل تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية للسفير بولتون تذكرة واضحة بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في العراق. وفي الواقع، نحن نرى أن الإنجازات الهامة لعملية الانتقال السياسي لم تترجم بعد إلى تحسين للأمن ولحالة حقوق الإنسان. ومن دواعي القلق مستويات أعمال العنف في العراق وخسائرها المدمرة على السكان المدنيين.

وينبغي لحكومة العراق، بمساعدة المجتمع الدولي وبالدعم البنَّاء لجيرانها، أن تبذل كل ما في وسعها للوفاء باحتياجات الشعب العراقي، من حيث الظروف المعيشية، والأمر الأهم، حماية أمنه وحقوقه الإنسانية الأساسية.

إننا نؤيد تأييدا تاما العمل الكبير الذي يقوم به السفير قاضي والأمم المتحدة في العراق وندرك الظروف الصعبة للغاية التي يعملان في ظلها. ونتفق مع العديد من الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام ونوافق على التوصيات الواردة في ذلك التقرير فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في العراق.

وستواصل اليونان، ثنائيا ومن خلال الاتحاد الأوروبي، دعم جهود العراق، وستعمل اليونان صوب إنشاء عراق سلمي ومستقر وديمقراطي وتعددي وموحد تحترم فيه احتراما كاملا حقوق الإنسان وسيادة القانون.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أشرف قاضي، على بيانه وأن أشكر السفير بولتون على التقرير الذي قدمه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات. كما أشكر أعضاء المجلس على بياناهم فيما يتعلق بالحالة في العراق.

وبادئ ذي بدء أود أن أعرب عن تقدير الحكومة العراقية والشعب العراقي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، من خلال الممثل الخاص للأمين العام، السيد أشرف قاضي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في تقديم المساعدة الإنسانية في مجال التنمية وإعادة الإعمار. ونحن نقدر أهمية دور البعثة ومساعدتها في تعزيز نجاح العملية السياسية والدستورية في العراق، التي انتهت بانتخاب حكومة دستورية من المقرر أن تقود العراق لفترة الأعوام الأربعة المقبلة.

واستنادا إلى الدور الهام الذي تضطلع به البعثة، طلبت حكومة العراق تمديد ولاية البعثة، وفي ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦)، الذي مدد ولاية البعثة لفترة عام آخر. وما زالت الحكومة العراقية والشعب العراقي بحاجة إلى جهود البعثة، ونتطلع إلى أن نشهد دورا حيويا تضطلع به البعثة خلال الاستعراض الدستوري المقبل في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية وفي تطوير المؤسسات الانتخابية العراقية. وسيتطلب ذلك وجودا فعالا للأمم المتحدة وزيادة موظفيها العاملين في العراق. وما زلنا نعتقد أن عدد موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق أقل من العدد اللازم، بالرغم من تفهمنا للأسباب الكامنة وراء تردد الأمم المتحدة.

وبتشكيل الحكومة العراقية المنتخبة بكامل أعضائها في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، دخل العراق عهدا جديدا بعد أن قطع شوطا طويلا في العملية السياسية والدستورية وفقا

للإطار الزمني الذي حدده القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وقررت الحكومة العراقية أن أولويتها تتمثل في مواجهة التحديات الجسيمة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ونظرا لتداخل هذه المجالات بعضها مع بعض، ولتعذر التركيز على واحد منها وإغفال الآخر، قررت الحكومة العراقية، من دون أي تردد، التعامل معها مجتمعة وبنفس الدرجة من الأهمية.

ففي المجال السياسي، تؤمن الحكومة العراقية بأن العملية السياسية ينبغي أن تكون شاملة ومستوعبة لكل مكونات المجتمع العراقي. فأعلنت في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، خطة للمصالحة الوطنية تهدف إلى معالجة أهم القضايا التي تحول دون تحقيق السلم الداخلي، وتضمن انخراط الشعب العراقي بكل كياناته في صميم العملية السياسية. وأنشأت الحكومة لجنة عليا للمصالحة الوطنية للاضطلاع بهذه المسؤولية وتوفير كل مستلزمات نجاحها.

وفي المجال الأمني، وفي تواتر مع عملية المصالحة الوطنية، اعتمدت الحكومة العراقية خطة من عدة مراحل تهدف إلى تحقيق الأمن في العاصمة بغداد. وتقوم القوات العراقية بدعم من القوات المتعددة الجنسيات بتنفيذ هذه الخطة. وقد شهدت الثلاثون يوما الأخيرة انخفاضا في مستوى العنف والجريمة مقارنة بما كان عليه الوضع خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه الماضيين.

أما في مجال التنمية والتعمير، فلا بد من التوقف عند أهمية الاتفاق الدولي الخاص بالعراق. وقد طلبت الحكومة العراقية من الأمم المتحدة تقديم الدعم في هذا المجال على اعتبار أن الاتفاق الدولي يقوم على أساس تحقيق شراكة مستدامة بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي للتغلب على التحديات التي برزت خلال المرحلة الانتقالية السياسية والاقتصادية.

ويتوقع العراق من المجتمع الدولي الالتزام بتقديم الموارد المطلوبة لمعالجة الأولويات الرئيسية. كما أن العراق يتوقع دعم المجتمع الدولي لإعادة بناء اقتصاده ولربطه بالاقتصاد الإقليمي والعالمي. ويقتضي ذلك تحقيق رؤيته الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة. وقد التزم العراق بموجب الاتفاق الدولي بمكافحة الفساد وإنشاء قطاع نفطي يتسم بالشفافية والفعالية، وبتعزيز مؤسساته الوطنية. وقد أنشئ فريق تحضيري برئاسة العراق والأمم المتحدة بغرض الإعداد لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للمصادقة على هذه الشراكة وضمان تنفيذها. وقد عقد الفريق التحضيري اجتماعه الأول في ١٠ أيلول/سبتمبر في أبو ظبي.

وسيقوم الأمين العام بعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المعنية في ١٨ أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ولاستعراض تطوير الاتفاق الدولي الخاص بالعراق. وسيقدم العراق خلال الاجتماع عرضا لرؤيته الوطنية في إطار الاتفاق. وستترتب على الاتفاق التزامات إضافية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللوكالات العاملة في العراق. ومما لا شك فيه أن صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للعراق والمانحين سيؤدون دورا أساسيا في مساعدة حكومة العراق على تحقيق الرؤية الوطنية.

وترى حكومة العراق أن الاتفاق الدولي الخاص بالعراق يتيح فرصة للبلدان المانحة لأن تفي بتعهداتها التي قطعتها في مؤتمر مدريد والمؤتمرات الأخرى. ونحث الدول الشقيقة والصديقة التي لم تسهم حتى الآن في دعم إعادة البناء في العراق على القيام بذلك من خلال مبادراتها بدعم الاتفاق الدولي الخاص بالعراق.

وقد كثر الحديث مؤخرا عن احتمال انزلاق العراق إلى حرب أهلية. ويجب أن نعترف بأن العراق شهد تزايدا

في أعمال العنف بسبب الاحتقان الطائفي خلال الفترة التي سبقت الشروع في الخطة الأمنية المعتمدة من جانب الحكومة العراقية. وربما أدت تلك الأعمال الإجرامية إلى نوع من التشريد الداخلي، وهذا في حقيقة الأمر هو هدف الإرهابيين وفلول النظام السابق الرامية إلى إفشال بناء الدولة العراقية الديمقراطية الجديدة، القائمة على أساس الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

إن هدف الإرهابيين هو العودة إلى الحقبة الدكتاتورية ومصادرة حرية الشعب العراقي. ولكن حكومة وشعب العراق مصممان على هزيمة الإرهابيين. ومن يعرف تراث الترابط العائلي والاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي، يدرك استحالة تحقيق هدف الإرهابيين. لقد نجح الشعب العراقي خلال السنوات السابقة في إنجاز العملية السياسية والدستورية على الرغم من الظروف الصعبة. وسينجح أيضا في معركته من أجل الحوار والمصالحة الوطنية ودحر الإرهابيين والحفاظ على وحدته.

لقد أشار تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2006/706) إلى الأزمة الحادة في مجال حقوق الإنسان في العراق، وسبق لعدد من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان ووسائط الإعلام أن تناولت هذا الموضوع. إن مثل هذه التقارير تلقى اهتماما كبيرا من جانب حكومتي، وكذلك من جانب القيادات السياسية والدينية في العراق.

نعم هناك حالات متعددة أظهرت وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، إلا أن الأمر ينبغي النظر إليه في سياق الحالة الأمنية التي يمر بها العراق. وهذه الحالات لا تشير، بأي شكل من الأشكال، إلى وجود نمط منظم للانتهاكات، بقدر ما هي حالات فردية متفرقة ناجمة عن الاحتقان الطائفي في البلد. وتسعى الحكومة العراقية إلى وضع حد لها والتحقيق في أسبابها وإحالة مرتكبيها إلى القضاء. وأخيرا، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن القيادات السياسية والشعب العراقي بجميع أطيافه كان ضحية انتهاكات جسيمة ومنظمة لحقوق الإنسان خلال فترة النظام السابق. وهذه الحقيقة تدفع الحكومة بكل تأكيد إلى وضع مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على رأس أولوياتها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إنه بينما يشيد العراق بدور الأمم المتحدة في العراق من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وقد طلب تمديد ولايتها، فإنه ما زال يرزح تحت أعباء ولايات أخرى لم يعد هناك مبرر لوجودها بعد أن زالت الظروف التي أدت إلى إنشائها. وأشير هنا إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وعليه فإننا نعتقد، ويشاطرنا في ذلك آخرون، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن، بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في ولاية تلك اللجنة بهدف إنهائها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد قاضي لكي يرد على الملاحظات التي أبداها المتكلمون.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن وحكومة العراق على الملاحظات المشجعة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وأود أن أقول إننا نمر بفترة حرجة. والوضع حرج دائما في العراق، ولكن في هذا الوقت بالذات توجد إمكانيات للتقدم في بيئة حافلة بالتحديات، ونحن بحاجة إلى أن نكون جاهزين لها. وصحيح أن تحقيق الكثير من الأهداف المعيارية الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بل في الحقيقة جميعها، لم تترجم حتى الآن إلى الحالة الأمنية التي ننشد تحقيقها جميعا. إلا أن الحكومة المنتخبة حديثا، بقيادة رئيس الوزراء، السيد المالكي، قامت بالفعل بعدد من

المبادرات البالغة الأهمية، وليس أقلها شأنا خطة المصالحة الوطنية، وقرار الشروع في الشراكة مع الأمم المتحدة، أو الاتفاق الدولي الخاص بالعراق.

وهذه مبادرات شاملة، ويشرفنا أن نقترن بها وبخطة المصالحة الوطنية والبرامج التي تتشكل منها، بما فيها مبادرة السلام في بغداد والاتفاق الدولي الخاص بالعراق.

والاجتماع الأول للفريق التحضيري، الذي انعقد في أبو ظبي مؤخرا، كان حدثا بنّاء جداً. وإننا نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى في ١٨ أيلول/سبتمبر، لتيسير مشاركة أوسع من البلدان التي لم تكن حاضرة في أبو ظبي والتي نثمّن وجهات نظرها ونأخذها في الاعتبار.

لا ريب في أن التحدي الكبير الذي يواجهه العراق اليوم هو درجة العنف الصادر من عدد من المصادر – العنف الطائفي، والتمرد، والعنف الإرهابي، وعنف الجريمة المنظمة. إنها، مجتمعة، تخلق بيئة أقل ما يُقال عنها إنها حافلة بالتحديات الصعبة للإنسان العراقي في المناطق التي يتصف العنف فيها بصورة خاصة بالحدة. وأقول ذلك لأن المرء كثيرا ما يغفل أنه توجد أماكن كثيرة في العراق لا تعاني لحسن الحظ من مستويات عالية من العنف. مع ذلك فإن هذا العنف يؤثر على بغداد وهذه الحقيقة تترك وطأتها على التصورات الشائعة فيما يتعلق بالعراق. إن الأمم المتحدة ستكون دائما مستعدة لتقديم الدعم، بناء على طلب حكومة العراق، وبتأييد من المجتمع الدولي المعبّر عنه في مجلس الأمن، ومستعدة لمواصلة عملها.

إننا نعمل الآن بموجب ولاية موسعة تشمل مسؤوليات عن الاتفاق الدولي مع العراق، والسعي إلى تحقيق رؤيا وطنية عراقية تنطوي على تحويله واندماجه في الاقتصاد العالمي والإقليمي. وسيتعين على بلدان الإقليم أن تؤدي دورا حاسم الأهمية هنا. ومما يبعث على التشجيع رؤية التشديد على هذه الحقيقة وعلى الدور الشديد الأهمية الذي يتعين أن تؤديه بلدان الإقليم ومنظمات مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية في العراق.

إن الأمم المتحدة تفخر بأنها ساعدت جامعة الدول العربية في مؤتمرها التحضيري الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وستواصل تأييدها لتلك الجهود.

والآن أود أن أتقدم بالشكر إلى كل المشاركين على تعقيباتهم ومشورتهم البناءة. وأود أيضا أن أشكر حكومة العراق على كل المساعدة التي قدمتها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق لتيسير عملنا. كما أود أن أشكر كل البلدان الأعضاء في القوة المتعددة الجنسيات في العراق التي مكنّتنا أيضا من الاضطلاع بأعمالنا في العراق. كذلك نشكر حكومتي اليابان والدانمرك، اللتين ساعدتانا فيما يتعلق بالطائرات، لأن التنقل أصبح مسألة عرقلت جهودنا. إن مساهماتهم نثمّنها ونقدّرها لأنها تيسّر اضطلاعنا بأعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد قاضي على التوضيحات التي تقدم بها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.